



الموضوع

تمويلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الاقتصاد الجزائري والإماراتي (2000-2019م)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية و تجارة دولية

الأستاذ/المشرف:

← إنصاف قسوري

إعداد الطالبة:

← محمد لمين سماحي

← محمد طاهر غراب

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	وهيبة باسي	أ/د	رئيسا	جامعة بسكرة
2	قسوري انصاف	دكتورة	مشرفا	جامعة بسكرة
3	حسينة حوحو	دكتورة	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2021/2022م



الموضوع

تمويلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الاقتصاد الجزائري والإماراتي (2000-2019م)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية و تجارة دولية

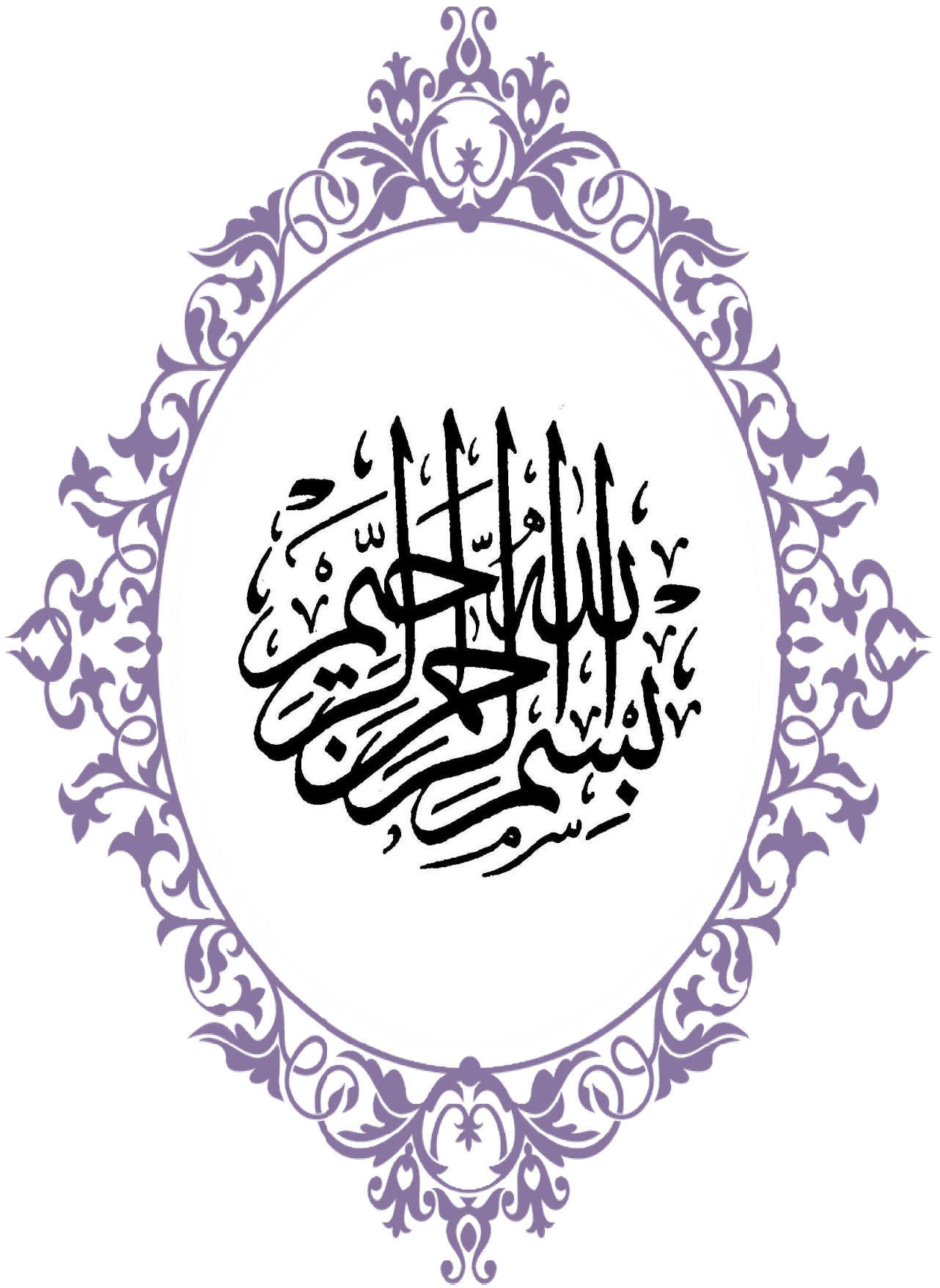
الأستاذ/المشرف:
إنصاف قسوري

إعداد الطالبة:
محمد لمين سماحي
محمد طاهر غراب

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	وهيبة باسي	أ/د	رئيسا	جامعة بسكرة
2	قسوري انصاف	دكتورة	مشرفا	جامعة بسكرة
3	حسينة حوحو	دكتورة	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2022/2021م



بِسْمِ
اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ
كَمَا أَسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ
وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ
ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ﴿١١٠﴾ صدق الله العظيم

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي رزقنا بنعمة العقل وفضلنا على كثير من خلقه وأمدنا بالقوة والعزيمة والصبر

فوالله سؤلونا الدرر على إتمام هذا العمل.

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" فإننا نتقدم بالشكر

والجزيل إلى كل من أثار لنا طريق العلم والمعرفة بفضل الله تعالى، ونخص بالذكر

الأستاذة المشرفة "انصاف قسوي"

التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها وعلى الجمهور الذي بذلته معنا من خلال متابعتها للعمل بنصائحها

القيمية، ولكل أستاذتنا الكرام

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.



إهداء

. الحمد لله الذي أبدع بني آدم في تركيبه عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح وغايته النجاح.

قال تعالى :

(وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا)

على ضوء هذه الآية الكريمة أهدي ثمرة عملي إلى من كانت سندي في السراء والضراء إلى من اجتهدت وسهرت على نشأتي وتربيتي إلى من يعجز اللسان على الثناء عليها والقلم عن وصف فضلها، إلى التي قيل عنها أن الجنة تحت قدميها

أمي

إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة

أبي

إلى من علمني أن الحياة صبر وعطاء، إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى أساتذتي

إلى إخوتي

إلى كل أصدقائي

وفي الأخير نحتسب هذا العمل لله ولا نزكي على الله عملا راجين منه أن يجعله من صالح الأعمال

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تحليلية وصفية لواقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الاقتصاد الجزائري و الإماراتي خلال الفترة (2019/2000) من خلال إبراز أهم التدفقات الواردة في اقتصاد الدولتين.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحمد أهم المواضيع الاقتصادية اليوم حيث أصبحت كل الدول تعمل على زيادة تدفقاتها الخاصة بالاستثمار الأجنبي ووضع جملة من الاصطلاحات والقوانين على اقتصاديتها وذلك بهدف جذب أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب إلى أراضيها باعتبار الاستثمار الأجنبي عامل مهم لتطوير اقتصادها وتحريك التنمية الاقتصادية وذلك باعتبار أن هذه الاستثمارات تعمل على إدخال إيرادات خارج قطاع المحروقات.

وتعتبر الجزائر والإمارات من الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر فهي دائما تهدف إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها وهذا بسبب تأثير اقتصادهما بالتدفقات الصادرة والواردة إليها من الاستثمار الأجنبي.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي. التدفقات الواردة والواردة. حركة رؤوس

الأموال.

Summary:

This study aims at an analytical and descriptive study of the reality of foreign direct investments in both the Algerian and UAE economies during the period (2000/2019) by highlighting the most important incoming flows in the two countries' economies.

Foreign direct investment Ahmed considers the most important economic issues today, as all countries are working to increase their flows of foreign investment and to put a number of conventions and laws on their economy with the aim of attracting the largest possible number of foreign investors to their lands, considering foreign investment an important factor for developing their economy and stimulating economic development, given that These investments are working to introduce revenues outside the hydrocarbon sector.

Algeria and the UAE are among the countries that attract foreign direct investment, as they always aim to increase foreign capital flows to them, and this is because their economies are affected by the inflows and outflows of foreign investment.

Keywords: foreign investment. incoming and outgoing flows. capital movement.

❖ قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر ولإنتاج الدولي (1990-2009):	الجدول رقم (01)
23	عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود (تزيد قيمتها عن بليون \$، 1987 - 2009	الجدول رقم (02)
29	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة في الفترة (2007 - 2009). (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية).	الجدول رقم (03)
31	مقارنة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الدولية والنتائج الداخلي الخام (%).	الجدول رقم (04)
33	يوضح معدلات النمو الحقيقي في العالم للمدة (2001-2006):	الجدول رقم (05)
65	الاستثمارات المتوقعة و نسبة الانجاز خلال الفترة 1963- 1966 (المبالغ بالملايين الدينارات الجزائرية)	الجدول رقم(06)
69	نفقات التعديل الهيكلي (الوحدة مليار دينار جزائري)	الجدول رقم (07)
75	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2018.	الجدول رقم (08)
76	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر	الجدول رقم (09)
80	أهم الشركات المستثمرة في الجزائر للفترة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.	الجدول رقم (10)

81	تطور المشاريع الاستثمارية، حسب أهم 10 قطاعات من 2012 إلى 2016.	الجدول رقم (11)
82	يوضح أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2008-2011) الوحدة ألف دولار	الجدول رقم (12)
84	يوضح الاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة 2005/2015.	الجدول رقم (13)
88	يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الإمارات (2016/2001)	الجدول رقم (14)
89	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الداخلة الى دولة الامارات خلال الفترة 2010-2019م. ص 108 نأخذ من 2015	الجدول رقم (15)
94	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة (2013-2017)	الجدول رقم (16)

❖ قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان شكل	رقم الشكل
20	منحنى تطور التدفقات العالمية المتجهة إلى الداخل وتلك المتجهة إلى الخارج من الاستثمار الأجنبي المباشر 1990-2009	شكل رقم (01)
22	تقسيمات الاستثمار الأجنبي المباشر في أهم القطاعات الرئيسية وأهم خمس قطاعات صناعية للفترة 1987-2008	شكل رقم (02)
29	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة في العالم للفترة (2007-2009).	شكل رقم (03)
32	معدلات النمو الحقيقي في العالم للفترة 2001-2006.	شكل رقم (04)
59	المزايا الأساسية للاندماج .	شكل رقم (05)
90	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات (2003-2015)	شكل رقم (6)
91	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات (2013-2017)	الشكل رقم (07)
93	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة (2003-2015)	الشكل رقم (08)

مقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تطور وتقدم الدول وأحد مؤشرات الانفتاح الاقتصادي، وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سياسة الخصخصة، والتحول نحو اقتصاد السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وزيادة حجم التدفقات المالية بين مختلف البلدان؛ بحيث يسهم هذا النوع من الاستثمارات في رفع جودة الاقتصاد، وذلك من خلال تطوير قدرات الأفراد وتعزيز الموجودات المالية في البلدان المضيفة، إضافة إلى الرفع من كفاءتهم وزيادة خبرتهم، إضافة إلى إدخاله إلى برامج إنتاجية قد لا تكون متوفرة في الاستثمارات المحلية، وكذلك ربط اقتصاد البلد المضيف بشبكات الإنتاج العالمية.

ونلاحظ اهتمام الدول والبلدان العربية بالاستثمار الأجنبي محاولة لتوفير البيئة المناسبة له، والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية كوسيلة لسد الفجوة بين الموارد الأجنبية والمحلية، وذلك بتوفير مناخ استثماري ملائم، ولا تقتصر أهمية زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية على الدول النامية والعربية منها، بل كذلك يشمل ويمتد إلى البلدان المتقدمة كذلك.

ومع الأهمية الكبرى للاستثمار الأجنبي على اقتصاديات الدول؛ والتي من بينها الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الإماراتي، نلاحظ أن هذين الدولتين تسعيان جاهدتين لجذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تحسين البيئة السياسية والقانونية والاقتصادية لها، فنجد أن الجزائر تهدف إلى تقوية اقتصادها من خلال تحسين وإصدار القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك نفس الهدف تسعى إليه الإمارات العربية المتحدة.

أولاً: إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكننا صياغة إشكالية بحثنا من خلال السؤال الجوهرى التالي:

ما هو واقع وآفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاديين الجزائري والإماراتي؟

وللإجابة على سؤال هاته الإشكالية يمكننا طرح تساؤلات فرعية تساعدنا على الإجابة عنها في الوصول إلى حل للمشكلة المتعلقة بدراستنا، والمتمثلة في :

- 1- ما هو الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر؟
- 2- ما هي أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لاقتصاد الدول؟
- 3- ما هو الواقع الاقتصادي في كل من الجزائر والإمارات العربية؟
- 4- ما هي آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل من الجزائر والإمارات.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبد الحق طير: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات- جامعة الواد- الجزائر 2011-2012 ، حيث تضمنت الدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والتحديات التي يواجهها، مع الإشارة إلى حالة الجزائر وقد قام الباحث بتناول أهم الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، تم التطرق بعدها إلى واقع الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية وكذلك مناخها الاستثماري وأخير واقع وأفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ومن أهم نتائج الدراسة هي استنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحسن الصيغ التمويلية للدولة النامية ومن بينها الجزائر إذا يمكن من خلاله النفاذ إلى تطور العنصر البشري في الدولة المضيفة.

-دراسة بن داودية وهيبة (2004-2005). واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا (1995-2004) مع التركيز على الجزائر- مصر- تونس حيث

حاولت هذه الدراسة تبيان حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة لهذه الدول والإمكانيات التي تتمتع بها المنطقة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-دراسة فارس فوضيل أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية

-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية ومصر- إذ قام البحث في هذه الدراسة بإبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاديات الدول النامية وتطرق خلالها كذلك إلى دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والسعودية من حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية فيها وأهمية الاستثمار الأجنبي.

فرضيات الدراسة:

1-يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا من المفكرين الاقتصاديين والذين اتفقوا على أنه حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى.

2-يمتلك الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة حيث يعتبر من أهم وسائل التمويل الخارجية التي تسهم في رفع جودة اقتصاديات الدول.

3-إن السياسات والقوانين التي يقوم عليها كل من الاقتصاد الجزائري والإماراتي خاصة في السنوات الأخيرة زادت من نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هاتين الدولتين.

4-تسعى الجزائر والإمارات العربية من خلال مجموعة من القوانين والإجراءات إلى تحسين مناخهما الاستثماري في جذب المزيد من الاستثمارات خلال السنوات القادمة.

منهج الدراسة:

لانجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بعبارة تتناسب مع الباحث في العلوم الاقتصادية؛ حيث وعن طريقه يمكننا وصف ورصد المتابعة الدقيقة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث خصائصه، ومعرفة أهم أساليبه وأشكاله، وإلقاء نظرة عن أهم الاستثمارات في الاقتصاد الجزائري والإماراتي، وتحليلها تحليلاً دقيقاً، وأخذ فكرة عامة عن واقعه، وآفاقه في هاتين الدولتين.

هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع واثرائه وتحليل والإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات المقترحة اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي يتضمن مقدمة عامة وفصلين وخاتمة.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر، المختلفة وكذلك أهدافه وأهميته إضافة إلى المجددات الخاصة به إضافة إلى مختلف النظريات المفسرة له وفي آخر الفصل أشرنا إلى أساليب الاستثمار الأجنبي المباشرة في الفصل الثاني خصصنا جانب لدراسة ومعرفة طبيعية الاقتصاد الجزائري والإماراتي أما الجانب الثاني منه وكان تحليل دقيق لواقع الاستثمارات الأجنبية في البلدين من خلال عرض لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدولتين والتوزيع القطاعي والجغرافي لهما ثم الخروج بخلاصة تبرز نتائج المقارنة بين واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر والإمارات العربية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية هامة، وتشكل عملية تشجيعها وحمايتها مظهرا من مظاهر قوة اقتصاد الدولة وانفتاحه على الاقتصاد العالمي، وقدرته على تحقيق التكامل الاقتصادي العالمي، وعامل من عوامل تفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية، وإضافة إلى الاهتمام الكبير الذي أصبح يحضى به من طرف الدول العربية بحكم أنه يعتبر فرصة كبيرة للنمو والتطوير، كما أن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال يحضى باهتمام الدراسات الاقتصادية والمالية المعاصرة، وكذلك لا يزال يشغل المفكرين الاقتصاديين والمؤسسات والشركات على حد سواء وذلك لأهميته البالغة.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الاقتصادين الجزائري والإمارتي في الفترة من 2000 إلى 2019م كهدف أساسي، كما أن هناك أهداف ثانوية تمثلت في إلقاء الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري والإمارتي، وإبراز أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعكاسها على كل من الاقتصادين، وطرح إطار نظري عام للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للاستثمار
الأجنبي المباشر

تمهيد:

جعلت العولمة (La Mondialisation) في عصرنا الحالي وأثناء القرن العشرين، العالم عبارة عن قرية صغيرة، مُحطمة بذلك كل الحدود بين الدول والقارات، خاصة في المجال الاقتصادي، حيث أصبحت الشركات المتعددة الجنسية تبحث عن منافذ جديدة خارج أوطانها للتموقع، التمركز، والانتشار، إما بحثاً عن تعظيم عوائدها أو تصريف منتجاتها خاصة الفائضة عن الاستهلاك المحلي، ومُحاولة منها أيضاً إيجاد أسواق جديدة بخلاف أسواق أوطانها الأم، وذلك لتتبع أسواق بلدانها، وأصبح لزاماً عليها إيجاد أسواق أخرى لتصريف الفائض من إنتاجها خوفاً من تكدسه، وبالتالي حصول ركود اقتصادي هذا من جهة. كذاك البحث عن فرص للتموقع قرب مصادر المواد الخام تقيلاً للتكلفة، والسيطرة على هذه المنابع، وبالتالي السيطرة على بقية المنافسين وذلك باحتكار الأسواق، وهي إحدى استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية.

من جهة أخرى فإن الدول النامية بدورها تعاني من تخلف فضيع في التنمية الاقتصادية، بسبب انعدام رؤوس الأموال الباعثة لهذه التنمية، إضافة إلى فقرها إلى التكنولوجيا الدقيقة والإطارات الكفاءة للتسيير، مؤدياً بها إلى الالتجاء إلى المديونية (L'Endettement) كملجأ أخيراً للتمويل، مما يثقل كاهلها ويغو صبها في التخلف والبؤس والحرمان، راهنا سيادتها الوطنية، وبالتالي فإنه كان لزاماً عليها البحث عن مصادر تمويل دولية أخرى تسهلاً لانسياب حركة رؤوس الأموال إليها، ولن يكون لها هذا إلا بالعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة كل العوائق والعراقيل التي تعيق طريق انسيابها نحو البلد، مأنحاً إياها كثيراً من الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها وتموقعها في البلد المضيف، من خلال إدخال تعديلات هيكلية عميقة على نظمها الاقتصادية، تحرير تجارتها الخارجية، والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

في هذا الصدد سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: المحددات الأساسية لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع: أساليب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تحتاج التنمية الاقتصادية (Développement Economique) في أية دولة، خاصة في الدول النامية إلى رؤوس أموال ضخمة لبعثها، هذا لا يتوفر إلا عن طريق حركة رؤوس الأموال الدولية الوافدة من خارج الحدود ممثلة في الاستثمارات الأجنبية، سيما في عصرنا الحالي أي عصر العولمة، الانفتاح الاقتصادي، هيمنة الشركات المتعددة الجنسية على أسواق السلع والخدمات، تحرير التجارة الخارجية، والتكتلات الإقليمية والعالمية، حيث معلوم لدى الاقتصاديين بأنه يوجد " هناك شرط ضروري ولكن غير كاف لكي يُحَسَّنَ أي بلد من طاقته في التنمية على المدى الطويل، وهو وجوب تسجيل ارتفاع محسوس في معدلي الادخار والاستثمار" (, Ashfaq 1996, p21)، لذلك أصبحت رؤوس الأموال تتحرك بسهولة خارج حدودها الإقليمية للبحث عن العائد الكبير بعد تشبع دولها من جهة ومحاولة تموقعها قرب الموارد الطبيعية لتخفيض تكاليف النقل، أو الاستفادة من استخدام اليد العاملة الرخيصة من جهة أخرى، كذلك للاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الدول المضيفة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه الأموال الضخمة، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أشكال هذه الأموال.

قد خصصنا هذا المبحث للتعريف بمفهوم، أشكال، خصائص، وأهداف الاستثمار الأجنبي

المباشر.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر (تعريف، أهمية، أهداف عامة):

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام بالاستثمار الأجنبي، خاصة في الدول النامية التي تعاني من شح الموارد لبعث التنمية الاقتصادية في بلدانها، ذلك باعتباره وسيلة تمويل دولية فعالة تعتبر بديل عن اللجوء للمديونية، حيث أُقيمت عديد المؤتمرات لذلك، فُتحت نقاشات كبيرة حوله، مُحدثة تصحيحات هيكلية عميقة في اقتصاديات ونظم هذه الدول، فاتحة الحدود، مُلغية الحواجز الجمركية، مُحررة التجارة، كذلك قُدمت تحفيزات وضمانات كبيرة من أجل جلب هذه الاستثمارات بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، اعتباراً من مبدأ " أن هناك رابطة بين الاستثمار الداخلي والاستثمار الخارجي: دولار واحد إضافي يستثمر في الخارج يقابله نقصان دولار واحد مستثمر في البلد الأصلي". (Michael , 2008, p15.)

فنتجت على إثره تدفقات هائلة لرؤوس الأموال الدولية عبر دول العالم تمثلت في: " تدفقات رؤوس الأموال، وكل حركات النشاط الاقتصادي" (VACCHIANI, 2003, p6)، وقد تم الإجماع دولياً على ارتباط الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي، وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى قسمين هما:

1- الاستثمار الأجنبي غير المباشر (IIE):

وردت فيه العديد من التعاريف نذكر منها:

الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم يبيعهما عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين غير المباشرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر بالضرورة دوراً مؤثراً في

قرارات الشركة أو سياساتها خاصة إذا كانت الشركة موجودة في بلد آخر. (عباس ، 2009، ص ص 37-38).

الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فهو ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر (أبو قحف، 2001، ص 13) ، حيث تمثل الأوراق المالية صك يعطي لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد أو الحق في جزء من أصول منشأة ما (هندي، 2002، ص 5).

كما عُرف بكونه " شراء ورقة مالية أو عدة أوراق مالية استنادا إلى تحليل مناسب للعائد المقبول منها الذي يتعاشش ودرجة المخاطرة له خلال مدة زمنية طويلة" (الحسيني، 2006، ص 159) فالمستثمر الذي يستثمر في الأسهم ينتظر قبل كل شيء عائد (فائدة) من استثماره (COBBAUT, 2004, p 16.) ، وقد تشكلت شركات على المستوى الدولي تخصصت في القيام بهذا النوع من الاستثمارات تسمى شركات إدارة المحافظ، حيث أصبح " المستثمرون - الخواص أو المؤسسات- يفضلون أن يعهدو بمدخراتهم لشركات إدارة المحافظ (SGP)، وهذا راجع للخصائص التنظيمية لهذه الأخيرة" (MOSSAVOU, 2000,P5).

من خلال هذه التعاريف المختلفة يمكن لنا استنتاج تعريف للاستثمار الأجنبي غير المباشر كالتالي: الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية: هو تملك المستثمر الأجنبي على بعض الأوراق المالية وبالتالي الحصول على عائد رأسمالي دون ممارسة أي نوع من الرقابة المالية أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير الأجل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر. كما أنه عبارة عن تملك دولة أو فرد في دولة أخرى لمجموعة من الأوراق التجارية أو مجموعة من السندات أو الأسهم (الاستثمار في المحفظة أو التوظيف المنقول).

2- الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE):

تختلف نظرة الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عن نظرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنهما تشتركان في نقطتين أساسيتين هما: الملكية للمشروع، وحق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها، أي أن " هذا الاستثمار يُمكن الكيان الذي يستثمر في ممارسة الرقابة المباشرة على أصول الشركة التي أستثمر فيها" (ARNAL, 2008,p 3.)، لذا سوف نأخذ تعريف كل جهة على حدى:

2-1- تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين:

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، تُورد البعض منها كالتالي:

يُقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والتالي: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع (مبروك، 2007، ص 31) ؛ أي أنها " تأخذ شكل إقامة مشروعات أجنبية داخل دول أخرى كاستثمار طويل الأجل". (عطية، 2008، ص 09.)

ومنه: فالشركة تقوم بالاستثمار الأجنبي إذا توفر فيها الشرطين التاليين: (BOUJEDRAK, 2007, p4.)

أ- يجب تحقيق اقتصاد الوفرة بفضل المزايا النوعية التي تمتلكها.

ب- يجب أن تكون تكاليف إنتاجها منخفضة، وحجم السوق في البلد المضيف يكون كبير ومهم، وتكاليف المعاملات (تكاليف النقل والتعريفات الجمركية) تكون منخفضة.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي استثمارات تحدث لإقامة فروع أو السيطرة على شركات أجنبية، مفهوم السيطرة هو مُعرف بنسبة الحصول على أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي، هذه النسبة تختلف حسب قانون كل بلد، حالياً الحد الأدنى هو الحصول على 10% من أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي. (Mucchielli, 2005, p.p 25-26)

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار تقوم به شركات غير مقيمة في البلد المضيف أو شركات مقيمة ولكن ذات رقابة أجنبية من خلال (mucchielli, 2005, p.p 25-26.)

- خلق وإنشاء أو توسعة شركات، فروع أو شبكات

- المشاركة في شركة جديدة أو موجودة والتي هدفها إقامة روابط اقتصادية طويلة مع الشركة والتي هدفها تمكين المستثمر من المشاركة والسيطرة على تسيير هذه الشركة.

والرقابة هنا تتطوي على المشاركة الفعالة والمحددة للشركة الأجنبية في اتخاذ القرارات التنفيذية، والأعمال التجارية والإدارية والإستراتيجية في الشركة المحلية. (LAHIMER, 2009, p22.)

ومعظم هذه الاستثمارات تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات. (لظفي، 2009، ص 07)

كما تُعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بكونها " الأموال الأجنبية (حكومات، أو أفراد، أو شركات)، التي تنساب إلى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد، وضمن شروط يتفق عليها مع الدولة المضيفة" (عبد الله، 2005، ص 18)، أي هي " الاستثمارات التي تحدث في منشأة تمارس نشاط في اقتصاد إقليم غير إقليم المستثمر". (MARTIAL, 2009, p27.)

بقراءتنا لكل هذه التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ وإن أجمعت على حق التملك والمشاركة في الإدارة والتسيير، أنها تخضع لتوجهات الباحثين ومذاهبهم الاقتصادية، فكل باحث يعرفها من وجهة نظر المدرسة الاقتصادية التي ينتمي إليها، أو المذهب الاقتصادي

الذي يؤمن به، مع العلم أنه " يصبح استثمار أجنبي مباشر بمجرد ما أن تحوز شركة أو شخص طبيعي (مستثمر) على نسبة 10% على الأقل من أصوات أعضاء الانتخاب خلال جمعية عامة لشركة مُستثمرة، أو على 10% من الرأسمال الاجتماعي لها" (BOCCARA, 2004, p 62)، من خلال ما سبق يمكن القول أنه تم الاتفاق على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات خدمة النظام الرأسمالي وسيلته في ذلك العولمة، باعتبار " مُصطلح العولمة أول ما أنتشر كان في عالم الشركات المتعددة الجنسية" (FAVER, NICOLETTI, 1999, p2.) ، كما أنه وسيلة تمويل دولية فعالة، والوسيلة الأهم للوصول إلى النمو الاقتصادي الذي هو " الهدف الأساسي للسياسات الاقتصادية للدول" (Faucher Niosi, 1985 ; p250.) ، خاصة المضيفة منها، وعليه من خلال المسح القليل الذي قُمنّا به لتعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الباحثين الاقتصاديين لاحظنا أنها تتفق على الملكية الجزئية أو الكلية للمشروع، وتمتع المستثمر الأجنبي بحق الرقابة والإدارة.

2-2- تعاريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية:

على خطى تعريفات الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، تجمع أغلب المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية على حق التملك والمشاركة للمستثمر، مع وجود عتبة محددة للاستثمار الأجنبي المباشر، نقوم الآن بقراءة بعض تعاريف هذه المنظمات والمؤسسات والهيئات، بعدها سنقوم باستخلاص تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر . (Ielart, 2007, p 34)

تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): " بما أن اتفاقية بريتن وودز قد نظمت تحويل واستقرار العملات أوجبت وجود مؤسسة تسهر على تنظيم واحترام هذه القواعد للدول الأعضاء وسائل للتدخل في الأسواق لمساعدة عُملاتها ممثلة في صندوق النقد الدولي"، ومن خلال هذا الدور فالاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر (المؤسسة)،

بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة". (قدي، 2005، ص 251)، كما عرفه في وثيقة أخرى بـ " المال المستثمر في دولة أخرى ويشرف عليه أصحابه بصفة مباشرة ويتضمن ذلك فروع المشروعات الأجنبية في دولة معينة والمشروعات التابعة لمشروعات أجنبية والعقارات التجارية المملوكة لمقيمين في الخارج" (الحجار، 2003، ص 58)، أي يركز الصندوق على المعاملات التي تهدف إلى تثبيت واستمرارية وديمومة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتشارها وتوسعها.

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هي منظمة تتبع الأمم المتحدة، يبلغ عدد أعضاء الدول المنخرطة فيها في الوقت الراهن 168 عضواً، ومن أهم الأهداف التي أنشأت من أجلها " هو السعي نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد New international Economic Order والذي يشار إليه بالأحرف الأولى (NIEO)، ويهدف هذا النظام الجديد إلى تحقيق العدالة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف على نحو يؤمن مزيداً من التدفقات في الصرف الأجنبي اللازم لتغطية احتياجات التنمية الاقتصادية لدول الجنوب" (حاتم، 1993، ص 275)، وقد ورد في وثيقة قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1999 " إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة أن يملك المستثمر على الأقل 10% من الأسهم ذات الحق في التصويت في المشروع، سواء كان جديداً أو عاملاً بالفعل إذن فشرطاً للاستثمار الأجنبي المباشر هما:

1- ملكية المستثمر لـ 10% على الأقل من أسهم المشروع.

2- مشاركته في الإدارة". (نصر الدين حسين، 2007/2006، ص 15)

وتفضل الدول النامية كثيراً هذا الشكل من أشكال الاستثمارات، لأنه يساعدها على تحقيق التنمية، كما يساعد كذلك المستثمر الأجنبي على معرفة سوق البلد المضيف وطريقة التعامل معها.

تعريف البنك الفرنسي La Banque de France: يعرف البنك الفرنسي الاستثمار الأجنبي

المباشر بالعناصر التالية: (Khaddouj, 2008 , p : 5.)

- مُلك بالخارج لوحدة إنتاجية لها استقلالية قانونية أو فرع.

- تملك نسبة كبيرة من رأس مال الوحدة الإنتاجية تعطي للمستثمر المقيم حق المشاركة في تسيير الشركة الأجنبية المستثمرة، المساهمة تساوي أو أكثر من 10% (لغاية 1993 كانت العتبة تساوي 20%).

- القروض والتسيقات قصيرة الأجل تُقدم للشركة من طرف المستثمر، بمجرد تكوّن الرابطة بين المقر الرئيس للشركة الأم والفرع.

تعريف التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية (OCDE): عرفت منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية الأوروبية، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة (ارتباط) فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي".

(فضيل، 2004، ص 12.)

تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC): الاستثمار الأجنبي المباشر في أدبيات المنظمة

العالمية للتجارة يسمح بالإجراء التبادل بين السلع والخدمات على المستوى الدولي، أي يساعد على تنمية التجارة الدولية، كما يعمل على تنشيطها، ولكن لا يمكن أن يحل محل صادرات الدولة.

تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني): يُعرف المشرع الجزائري وبمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في 3 يوليو 2001 والمتضمن قانون المناجم، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه. (الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، 2001)

* اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

* المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن أي نشاط اقتصادي أو تنمية تحتاج إلى رؤوس أموال لا تتوفر إلا بمصادر تمويل دولية، باستثناء اللجوء إلى المديونية، أي أن " التمويل يكون من مصادر خارج الاقتصاد الوطني، ولهذا فإن هذه الأموال لا تشكل جزءا من الناتج المحلي الصافي" (نصر الدين حسين، 2006/2007، ص55)، لكن " بمشاركة رؤوس الأموال الدولية، الدول تستطيع النمو أكثر، بالتكامل مع المدخرات المحلية لزيادة تكوين رؤوس الأموال" (BKENEN, 2000, p3)، لذا " يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر مهم لنمو البلدان النامية" (Esso s, 2005 , p3)، كما أنه مصدر مهم بالنسبة للدول المضيفة التي عجزت فيها المدخرات المحلية عن سد هذه الفجوة، إذ " يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر، أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجية" (قويدري، 2005، ص 240)

كما " أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي، من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال، وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة" (قويدري، 2005، ص 240)، لذا وجب على الدول النامية هيكلة نُظُمها لإيجاد المناخ المناسب لانسياب الاستثمارات الأجنبية نحو اقتصاد البلد، بغية الوصول لأفضل مصادر التمويل الدولية، كون " تمويل الاقتصاد يتمثل في توجيه الادخار المتاح نحو تمويل المشاريع الاقتصادية، الذي يُترجم في تكوين حلقة من رؤوس الأموال" (Ghalayini, 2006, p 117)، وبهذا تستطيع هذه

الدول سد فجوة العجز المالي في التمويل، عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي " يشجع على الاندماج الاقتصادي وإقامة علاقات تجارية فعالة في المجال الاقتصادي. (édéric, 2004, p 3.)

ويساهم أيضا في توطيد العلاقة بين الدول المستثمرة والدول المضيفة، فهو يوفر الشروط التي تؤدي إلى زيادة التبادلات بين البلدين وهذا على مدى سنوات طويلة، فهناك باحثين من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وجدوا بأن 1 دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشر يعطي 2 دولار من الصادرات الإضافية في المستقبل للبلد المستثمر، عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر موجها للدول النامية يكون التأثير مضاعفا وأكثر أهمية، حيث يقدر كل واحد دولار خارجا كاستثمار أجنبي مباشر يكون عائده 7 دولارات كصادرات إضافية مستقبلية للبلد المستثمر" (frédéric 2004, p 3.) ، والجدول التالي يبين المؤشرات المختارة للاستثمار الأجنبي المباشر وللإنتاج الدولي خلال الفترة (1990-2009) وهي بيانات صادرة عن الأكتاد في التقرير العالمي للاستثمار لسنة 2010.

الجدول رقم (1): مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر وللإنتاج الدولي (1990-2009):

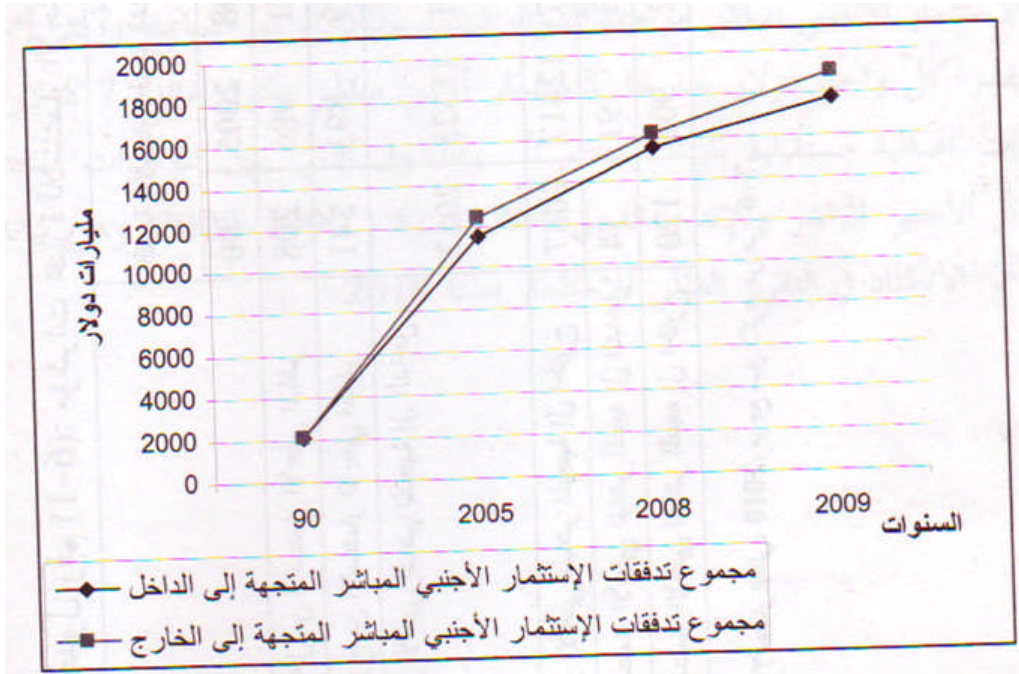
نسبة النمو السنوي (بالنسبة المئوية)					القيمة بالأسعار الجارية (بمليارات الدولارات)				البلد
09	08	05/01	00/96	95/91	2009	2008	2005	90	
37.1-	15.7-	5.2	40.0	22.5	1114	1771	986	208	التدفقات المتجهة إلى الداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر
42.9-	14.9-	9.2	36.1	16.8	1101	1929	893	241	التدفقات المتجهة إلى الخارج من الاستثمار الأجنبي المباشر
14.5	13.9-	13.3	18.7	9.3	17743	15491	11525	2082	مجموع تدفقات

									الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج
17.1	16.1-	14.6	18.4	11.9	18982	16207	12417	2087	مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج
15.5-	7.3-	31.9	13.4	35.1	941	1113	791	74	الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل
14.8-	7.7-	31.3	10.3	20.2	1008	1182	902	120	الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج

المصدر: الأنكثاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2010، مرجع سبق ذكره، ص.ص 6-7.

من الجدول نلاحظ أن إجمالي حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل ترتفع من سنة إلى أخرى، مردّه إلى ازدياد انتشار الشركات المتعددة الجنسية ليصل حجم التدفقات المتجهة إلى الداخل إلى 17743 مليار دولار سنة 2009 بنسبة نمو تعادل 14.5، كذلك نفس الشيء بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى الخارج، سجلت 18982 مليار دولار بنسبة نمو تعادل 17.1 أي أن هذا التزايد وفي كلا الاتجاهين مرده إلى تحسن المناخ الاستثماري العالمي، وهو في تزايد طردي من سنة إلى أخرى (أنظر الشكل 1).

الشكل رقم (1): منحنى تطور التدفقات العالمية المتجهة إلى الداخل وتلك المتجهة إلى الخارج من الاستثمار الأجنبي المباشر 1990 - 2009:

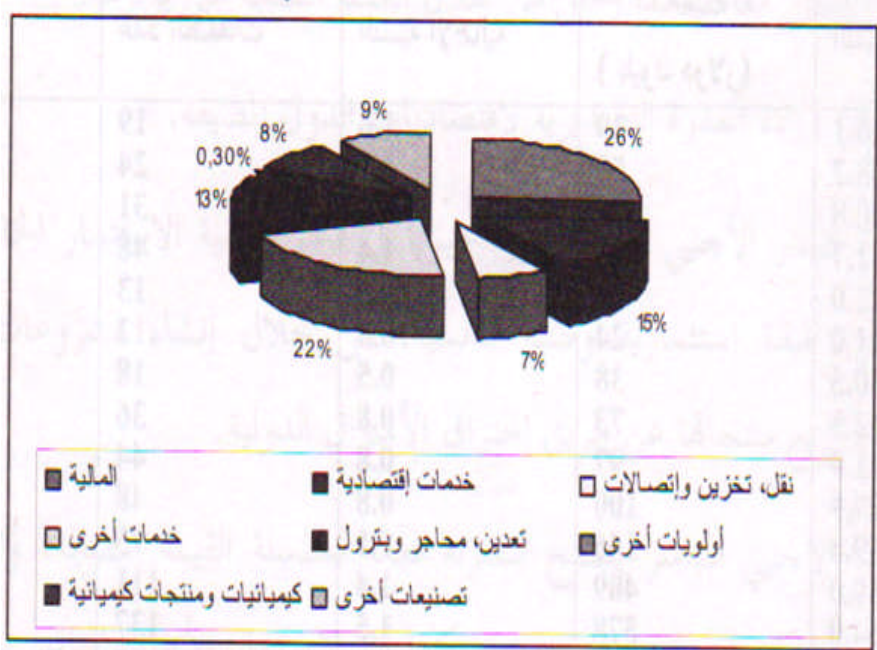


ويؤكد تقرير الأونكتاد لسنة 2010، ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قد انخفضت بنسبة 27% إلى 548 مليار دولار في عام 2009، ذلك عبر ست سنوات من النمو غير المتقطع أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج من البلدان النامية ومن البلدان التي تمر بمرحلة انتقال دائم، فإنها بعد فترة صعود قدرها خمس سنوات، تقلصت بنسبة 21% وفي عام 2009، ومن المتوقع حدوث انتعاش في التدفقات العالمية المتجهة إلى الداخل من هذا الاستثمار، حتى تصل إلى أكثر من 1.2 تريليون دولار في عام 2010، ثم ترتفع إلى 1.3 - 1.5 تريليون دولار في عام 2011، ثم تصعد إلى 1.6 - 2 تريليون دولار في عام 2012، أما بالنسبة لإفريقيا وحسب تقرير ال CNUCES لسنة 2009، فقد ارتفعت مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها إلى مستوى قياسي، مع حدوث الزيادة الأسرع في فرب إفريقيا (ارتفعت بنسبة 63 في المائة خلال عام 2007)، وشهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى جنوب آسيا وغربها وجنوب غربها

توسعا نسبته 17% لتبلغ مستوى عاليا، وأستمر الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى غرب آسيا في الارتفاع للسنة السادسة على التوالي، أما بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دائما حسب تقرير الـ CNUCED لسنة 2009، قد ارتفعت مبالغ الاستثمار الموجهة إليها بنسبة 13%، مع ازدياد توسع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة للسنة الثامنة على التوالي، وتوقع تقرير 2009 أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع الأقاليم ستشهد انحدار في عام 2009 وهو ما حصل بالفعل بقراءتنا لتقرير الأكتاد لسنة 2010.

وقد " تمكنت الصناعات الزراعية والإستخراجية من تخطي الأزمة بشكل جيد نسبيا مقارنة بصناعات حساسة للدورة الاقتصادية، من قبيل صناعات تصنيع المعادن، إضافة إلى ذلك هناك توقعات أفضل للاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات من قبيل تجارة الزراعة وكثير من الخدمات ومن المستحضرات الصيدلانية، وفيما يتعلق بأسلوب الاستثمار، فإن الاستثمارات في مجالات جديدة غير مطروقة كانت في بداية الأمر أكثر صمودا في وجه الأزمة في عام 2008، إلا أنها تضررت تضررا شديدا بها في عام 2009، (أنظر الشكل 1-4)، ومن الجهة الأخرى، فإن عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود ما برحت آخذة في الانحدار المستمر، لكنها من المحتمل أن تكون في الرائدة في تحقيق الانتعاش مستقبلا، وحديث أثناء الأزمة عمليات لا يستهان بها في مجال تصفية الاستثمار، كما حدث تراجع ملوس في الاستثمار الأجنبي المباشر من جانبي صناديق رأس المال السهمي الخاص، حيث نضب التمويل السهل، أما صناديق الثروات السيادية التي تنعم بأصول ضخمة، فقد بلغت مستوى ارتفاع قياسي من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008، وإن واجهت هي أيضا تحديات بسبب هبوط حصائل الصادرات في أوطانها". (CNUCED, 2009, p2)

الشكل رقم (2): تقسيمات الاستثمار الأجنبي المباشر في أهم القطاعات الرئيسية وأهم خمس قطاعات صناعية للفترة 1987 - 2008.



أما في البلدان المتقدمة، فإن عدد من الصفقات الضخمة قد انخفض من 274 في عام 2007 إلى 203 في عام 2008، بالمقابل في البلدان النامية، فإن نشاط الاندماج والاستحواذ لا يزال قويا في عام 2008، مع 41 من الصفقات الضخمة المبرمة، مقارنة مع 35 مثل هذه الصفقات في عام 2007، في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية فقد انخفض العدد إلى 7 في عام 2008 مقارنة مع 10 في عام 2007. (CNUCED, 2009, p11).

والجدول التالي بين لنا أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الصفقات التي تمت خلال سنة الماضية.

الجدول رقم (2): عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود (تزيد قيمتها عن بليون \$)، 1987-2009*

السنة	عدد الصفقات	النسبة الإجمالية	القيمة (بليون دولار)	النسبة الإجمالية
1987	19	1.6	39	40.1
1988	24	1.3	53	38.7
1989	31	1.1	68	40.8
1990	48	1.4	84	41.7
1991	13	0.3	32	27.0
1992	12	0.3	24	21.0
1993	18	0.5	38	30.5
1994	36	0.8	73	42.5
1995	44	0.8	97	41.9
1996	48	0.8	100	37.9
1997	73	1.1	146	39.4
1998	111	1.4	409	59.0
1999	137	1.5	578	64.0
2000	207	2.1	999	70.0
2001	137	1.7	451	61.7
2002	105	1.6	266	55.0
2003	78	1.2	184	44.8
2004	111	1.5	291	51.5
2005	182	2.1	569	61.3

*السداسي الأول فقط من سنة 2009 (جانفي - جوان).

63.6	711	2.4	215	2006
70.4	1197	3.0	319	2007
68.3	823	2.6	251	2008
67.2	171	1.2	40	2009

Source : (UNICRAD, P11).

تمكن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول في:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخيل من مصادر طبيعية واقتصادياتها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لـ " إتاحة الفرصة لتحقيق درجة أكبر من التحكم والسيطرة على تسويق المنتج". (كامل، حامد، 2006، ص 18)
- بالنسبة للدول التي تعاني عجزا في موازين مدفوعاتها، الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدرا من مصادر معالجة هذا الخلل من خلال العملة الصعبة التي يوفرها.
- يساعد على زيادة القدرة التصديرية لاقتصاديات الدول المضيفة.
- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا حيويا في دعم وتنمية الاستثمار الخاص المحلي، وبالتالي خلق طبقة استثمارية وطنية تنافسية، من خلال إنشاء مشروعات جديدة، مساعدتها بتوزيع منتجاتها عن طريق اختراق الأسواق الدولية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح بتجزئة فعالة لسلسلة القيمة المضافة، وتقوية نظام تقسيم العمل، واكتساب ميزة التخصص، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على

إعادة التوازن لميزان المدفوعات. (Zimmermann, 2008, p7)

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا مهما في الرفع من القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف، ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات.

- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية. (عبد الكريم، 2008، ص 37)

- مساهمة المشروع في تحقيق فوائد مشتركة له ولدول المضيضة سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها، أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيضة بحيث تحقق في النهاية تحركا ملحوظا في عجلة الاقتصاد. (عبد الكريم، 2008، ص 37)

ثالثا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن من بين أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر هو لعب دور المسرع، أي تسريع النمو الاقتصادي والتحويلات الاقتصادية، فالبلدان التي هي في طرق النمو تبحث عن جذب واستخدام الاستثمارات الأجنبية وذلك بتهيئة الظروف لانسيابها نحوها والاستقرار فيها. (Mallampally, 1999, p 36.)

فمن بين العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي " النظرية الحديثة للنمو الذاتي تركز على الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير يستطيع تعزيز النمو الاقتصادي⁽¹⁾، كما أن أي حركة رؤوس الأموال الدولية هذه هدفها تحقيق أقصى حد ممكن من العائد (الفائدة)، لأن المستثمر يسعى من وراء توظيف أمواله إلى تحقيق الفائدة بالإضافة إلى المحافظة على أصوله ومكانته السوقية، عموما الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى: (MANSOURI, 2009, p4)

¹ -

- 1- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات): وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكي لا تتخفف قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة" (صيام، 1997، ص ص 20-21)
- 2- البحث عن التوقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، ذلك تعظيما لأرباحه وتقليلًا لتكاليف الإنتاج، فالمنافسة العالمية بين المستثمرين الأجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة على مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، حتى يتسنى لها السيطرة على الأسواق الدولية.
- 3- البحث عن وسائل وسبل لاختراق الأسواق الدولية، فأغلب أسواق دول موطن المستثمرين الأجانب تَشَبَّعت بمنتجات هذه الشركات، فأصبح لزاما عليها إيجاد أسواق جديدة لتصريف فائض إنتاجها وبدون هذه الأسواق ستحكم على نفسها بالزوال.
- 4- الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية للمستثمرين باهظة وأجور العمال مرتفعة مما يجعل هذه الشركات تفضل الاستقرار في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات.
- 5- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بينها.
- 6- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق. (صيام، 1997، ص ص 20-21)
- 7- الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية ومختلف التسهيلات التي تقدمها حكومات البلدان المضيفة، ذلك في إطار تشجيع قدوم رؤوس الأموال الدولية.
- 8- الاحتكار وهو هدف المستثمرين الأجانب أو الشركات المتعددة الجنسية.

9- تعمل الاستثمارات الأجنبية على ربط اقتصادات الأقطار النامية باقتصادات الأقطار المتقدمة الصناعية الكبرى الأمر الذي يُمكن الأخيرة من ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية لتحقيق مطالبها. كما يؤدي هذا الارتباط إلى تعرض الأقطار النامية للصدمات والأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصادات المتقدمة من وقت لآخر. (الكواز، 2005، ص 338.)

10- تغيير البنيان أو الهيكل الاقتصادي ونقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق الإنتاج المتطورة. (عجام، 2008، ص 30)

11- تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في رفع القدرة التصديرية للبلد، مما يدعم إيجابيا رصيد ميزان المدفوعات، من خلال تدفق العملة الصعبة من الخارج إلى الداخل.

المطلب الثاني: معايير وضوابط عمل الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن من أهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يميزه عن الأشكال الأخرى من الاستثمارات الدولية هي قدرة المستثمر الأجنبي على ممارسة الرقابة على استخدام رؤوس الأموال الموظفة (المستثمرة)، وبعبارة أخرى من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير المقيمين يستطيعون تسيير أو التأثير في النشاط الإنتاجي للبلد المضيف وهذه التأثيرات تبرز من عدة مؤشرات اقتصادية: النمو والعمل، حجم ومحتوى التبادلات الخارجية الهيكل التنافسية للسوق، تحويل التكنولوجيا، تأهيل اليد العاملة.... الخ (Abubin, 2007, p 3.)

فالدول المضيفة غيرت حاليا نظرتها نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، علما أنه " في سنوات 50 و 60 الاستثمار الأجنبي المباشر كان ينظر له بكثير من عدم الثقة في بعض البلدان السائرة في طريق النمو، إذ كان (IDE) يعتبر عامل سيطرة أو هيمنة"⁽¹⁾، أما الآن أصبحت الدول تتسابق لجذبه، باعتباره وسيلة تمويل دولية فعالة بديل عن المديونية. من أهم خصائصه نجد:

¹ - (Maroune ALAYA, Investissement direct étranger et croissance économique : les cas de la Tunisie, Séminaire doctoral du GDRI EMMA, université de Nice Sofia Antipolis, France, 25 et 26 Mars, 2004, p 02.

1- انخفاض درجة التقلب:

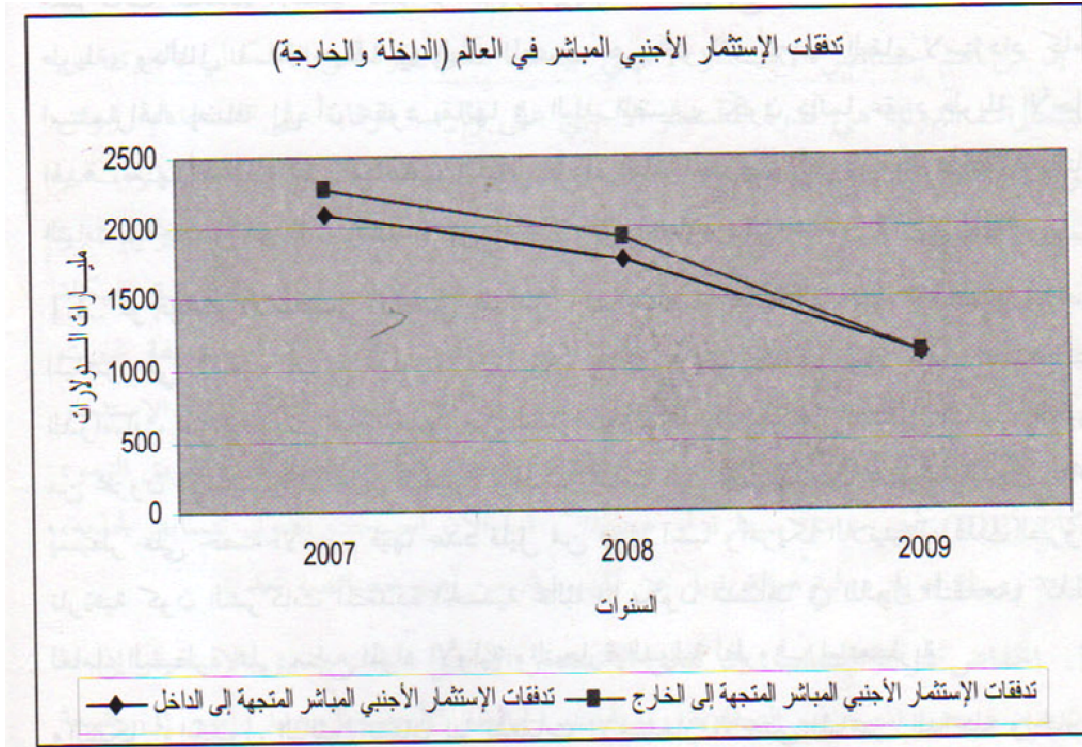
إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قُورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجر أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يُجبر المستثمر الأجنبي على البقاء. وفي المقابل تعتبر بقية الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل تتأثر بالأزمات (البنك الدولي، 2004، ص ص 5-6)، لذا لهذه الخاصية تجعل الاستثمار الأجنبي المباشر عند تمركزه في البلدان المضيفة يستقر لمدة طويلة جداً، مما يجعل الاستثمار طويل الأجل، هذه الخاصية تجعل الشركات المتعددة الجنسية تتمركز عن طريق وحدات إنتاج عملاقة يتطلب إنجازها مدة طويلة، وبالتالي فمدة حياتها في البلد المضيف هي طويلة، تُلزمها البقاء لاسترداد كامل استثماراتها، إضافة إلى أن عقود بقائها في البلد المضيف تكون دائماً عقود طويلة الأجل، الهدف منها المحافظة على مناصب الشغل لأبناء البلد المضيف لأطول مدة ممكنة، وبالتالي الثبات وانخفاض درجات التقلب هي خاصية من خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الخاصية الثانية التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الأخير عبر مختلف أنحاء العالم، وفي هذا الصدد تُبين الدراسات التي أجريت عبر العديد من السنوات أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، والنسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية يُسيطر على حصة الأسهم فيها عدد قليل من دول آسيا وأمريكا اللاتينية، ذلك لظروف تاريخية كون الشركات المتعددة الجنسية غالباً ما يكون منشأها في الدول المتقدمة، كذلك لعامل السيطرة على منابع المواد الأولية والتجارة الدولية لظروف استعمارية.

والشكل والجدول التاليين يبينان لنا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة في العالم والتدفقات حسب كل منطقة من العالم، خلال الفترة (2009-2007).

الشكل رقم (3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة في العالم للفترة (2007-2009).



الجدول رقم (3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة في الفترة (2007-2009) (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل			المنطقة
2009	2008	2007	2009	2008	2007	
1101	1929	2268	1114	1771	2100	العالم
821	1572	1924	566	1018	1444	الاقتصاديات المتقدمة

229	296	292	478	630	564	الاقتصاديات النامية
05	10	11	59	72	63	إفريقيا
47	82	56	117	183	164	أمريكا اللاتينية والكاريبي
23	38	47	68	90	78	غربي آسيا
153	166	178	233	282	259	جنوبي وشرقي وجنوب شرقي آسيا
51	61	52	70	123	91	جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة
4.2	5.8	5.3	50.5	62.1	21.5	الاقتصاديات هيكلية والهشة والصغيرة
01	03	02	28	32	62	أقل الدول نموا
03	02	04	22	62	16	البلدان النامية الغير الساحلية
00	01	00	05	08	05	البلدان النامية الجزرية الصغيرة

المصدر: (الأونكتاد، 2010، ص ص 9-10)

من الجدول نلاحظ سيطرة الدول المتقدمة على كامل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء المتجهة إلى الداخل أو المتجهة إلى الخارج، على مدى كامل سنوات الدراسة، لتأتي بعدها اقتصاديات الدول النامية، أما بالنسبة لإفريقيا وإن كانت ليست في مستوى حجم الاقتصاديات الأخرى، فإننا نلاحظ تزايد حجم التدفقات الداخلة من سنة لأخرى، وهذا راجع لتوطن هذه الاستثمارات فيها في إطار إستراتيجية الانتشار لرأس المال الأجنبي من جهة، وتحسن المناخ الاستثماري بها من جهة أخرى، ويلاحظ أيضا بالنسبة لإفريقيا تناقص التدفقات الخارجة من سنة

لأخرى، هذا الاستقرار رأس المال المحلي، وتغير نظرة هذه الدول للمستثمر المحلي، وتحسن المناخ الاستثماري. ويبين تقرير الأكتاد لسنة 2010، أن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر قد بدأت في الهبوط إلى أدنى مستوى لها، واستقرارها عنده في النصف الأخير من عام 2009. وتلا ذلك انتعاش متواضع في النصف الأول من عام 2010.

1-3- معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد عَرَفَ الاستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا في العقدين الماضيين (1980-2000) مما جعله محل اهتمام الكثير من أصحاب القرار في المجال الاقتصادي، والجدول التالي ييب التطور السريع في معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع معدل نمو التجارة الخارجية.

الجدول رقم (4): مقارنة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الدولية والنتائج الداخلي الخام (%)

2000 - 1996	1995 - 1991	1990 - 1986	1985 - 1981	
36.7	15.8	24.3	0.8	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
4.2	8.7	15.8	-0.1	الصادرات العالمية للسلع والخدمات
1.2	6.5	11.5	2.1	النتائج الداخلي الخام العالمي

(Claude, p 44)

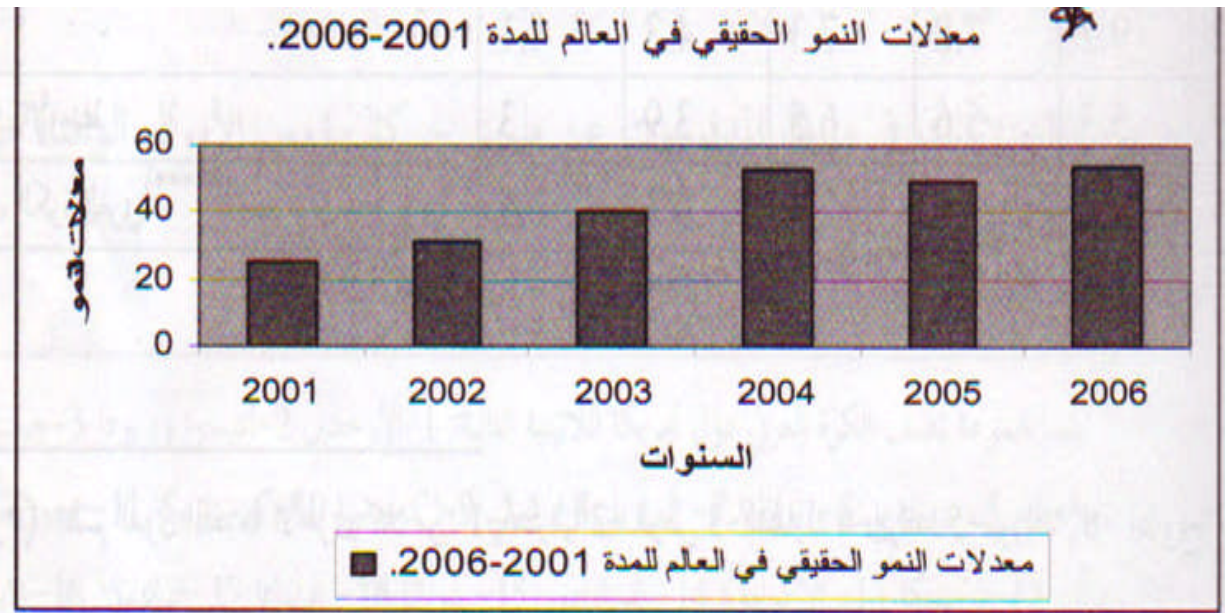
لقد تسارعت وتيرة نمو الاستثمار الأجنبية المباشرة خلال السنوات القليلة الماضية وهذا راجع إلى عوامل عديدة، أهمها تَفَتُّح مختلف اقتصاديات دول العالم خاصة النامية منها على رؤوس الأموال الدولية هذه، بالإضافة إلى انهيار المعسكر الاشتراكي وبالتالي اندماج اقتصاديات

هذه الدول مع بقية اقتصاديات العالم نظرا لما تحتاجه التنمية في بلدانها إلى مصادر تمويل لا تُوفرها إلا الشركات المتعددة الجنسية، إذ يواجه " الاقتصاد العالمي حاليا عقب عدة سنوات من النمو القوي بعض التحديات الخطيرة التي قد تؤثر على الحفاظ على معدلات النمو المحققة، إذ يُهدد قدرته في هذا الصدد عدة عوامل منها: " انتهاء فُقاعة سوق الإسكان بالولايات المتحدة الأمريكية، وأزمة الائتمان الناتجة عن هذا التطور، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى، وتواصل عوامل الخلل في الاقتصاد الدولي وارتفاع أسعار النفط" (مهدي، 2009، ص 113)

نلاحظ سير معدلات النمو الحقيقي في العالم للفترة الممتدة من 2001 إلى 2006، من خلال

الشكل والجدول التاليين:

الشكل رقم (4): معدلات النمو الحقيقي في العالم للفترة 2001-2006.



الجدول رقم (5): يوضح معدلات النمو الحقيقي في العالم للمدة (2001-2006):

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2005
العالم	2.5	3.1	4	5.3	4.9	5.4
الدول المتقدمة	1.2	1.6	1.9	3.3	2.5	3.1
منطقة اليورو	0.8	1.6	2.5	3.9	3.3	3.3
الولايات المتحدة	1.9	0.9	0.8	2	1.4	2.6
المملكة المتحدة	2.4	2.1	2.7	3.3	1.9	2.7
اليابان	0.2	0.3	1.4	2.7	1.9	2.2
كندا	1.8	2.9	1.8	3.3	2.9	2.7
الدول المتقدمة الأخرى*	1.7	3.3	2.4	4.1	3.2	3.7
الدول الآسيوية حديثة التصنيع**	1.2	5.4	2.5	5.8	4.7	5.3
أستراليا	2.1	4.1	3.1	3.7	2.8	2.7
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى***	4.3	5	6.7	7.7	7.5	7.9
إفريقيا	4.4	3.7	4.7	5.8	5.6	5.4

* تضم الدول المتقدمة الأخرى كلا من: 1- أستراليا 2- قبرص 3- الدانمارك 4- إيرلندا 5- نيوزلندا 6- النرويج 7- السويد 8- سويسرا.

** الدول الآسيوية حديثة التصنيع هي: 1- هونغ كونج 2- كوريا الجنوبية 3- سنغفورة 4- تايوان.

***تضم الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى ما يلي: 1- إفريقيا 2- رابطة الدول المستقلة 3- الدول النامية الآسيوية 4- دول الشرق الأوسط 5- دول نصف الكرة الغربي.

6	5.5	6.6	4.8	4.5	0.2	وسط وشرق أوروبا ****
7.7	6.6	8.4	7.9	5.3	6.3	رابطة الدول المستقلة
9.4	9.2	8.7	8.4	7	6.1	الدول النامية الآسيوية
10.4	10.4	10.1	10	9.1	8.1	الصين
9.2	9.2	7.8	7.3	4.3	4.1	الهند
5.7	5.3	5.6	6.5	3.9	3	الشرق الأوسط
5.5	4.7	6	2.4	0.3	0.5	نصف الكرة الغربي *****
3.7	2.9	5.8	1.1	2.7	1.3	البرازيل
4.8	2.8	4.2	1.4	0.8	-	المكسيك

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على (مهدي، 2009، ص 114)

وهناك خصائص أخرى نوردتها كالتالي:

1- يتجه الاستثمار الدولي للدول المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي بلد المستثمر. وفي حالة تساوي المعدلين بين دولتين مضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأرباح واحتمالات التدخل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد. (النجار، 2000، ص 21)

*** تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من: 1- بولندا 2- ألبانيا 3- بلغاريا 4- كرواتيا 5- التشيك 6- إستونيا 7- المجر 8- لاتفيا 9- لتوانيا 10- مالطا 11- بولندا 12- رومانيا 13- سلوفاكيا 14- سلوفينيا 15- تركيا.

**** تضم مجموعة نصف الكرة الغربي دول أمريكا اللاتينية التالية: 1- الأرجنتين 2- أنتجوا وبربودا 3- جزر الباهاما 4- بليز 5- بربادوس 6- بوليفيا 7- البرازيل 8- شيلي 9- كولومبيا 10- كوستاريكا 11- جمهورية الدومينكان 12- دومينيكا 13- الإكوادور 14- السلفادور - 15 غويانا 16- غرينادا 17- غواتيمالا 18- هايتي 19- هندوراس 20- جامايكا 21 المكسيك 22- نيكاراغوا 23- بنما 24- بارغواي 25- بيرو 26- سورينام 27- أورغواي 28- فنزويلا 29- ترينداد وتوباغو.

- 2- تتجه الاستثمارات الدولية المضيفة تجنباً لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة الطاحنة في الدول المتقدمة. وتعتبر المكسيك والبرازيل ذات مستقبل للاستثمار الدولي لسعة أسواقها وقربها من أمريكا الشمالية. (النجار، 2000، ص 21)
- 3- من خصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة أنها تكمل الادخار المحلي وترفع من حجمه وتوجهه التوجيه الأمثل لخدمة الدورة الاقتصادية.
- 4- معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات عن طريق حركة رؤوس الأموال الوافدة من الخارج.
- 5- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تمويل دولية فعالة بديل عن المديونية، كما أنها تكمل التمويل الذاتي (المصادر الذاتية) للدولة من أجل النفاق العام.
- 6- ارتفاع درجة المخاطر الناجمة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقوانين الضريبية وارتفاع معدلات التضخم وتغير قيمة العملة. (أل شبيب، 2009، ص 50)
- 7- وسيلة تمويل دولية طويلة المدى: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية طويلة المدى، فقد "يستطيع أي اقتصاد قومي في المدى القصير أن يعتمد على القروض التي يمنحها له العالم الخارجي، أو على رصيده من العملات الأجنبية، في شراء ما يحتاج إليه من سلع مستوردة، أما في المدى الطويل، فلا بد لهذا الاقتصاد القومي من البيع للخارج لكي يستطيع الشراء من الخارج" (عمر، 2000، ص 105)، ولن تتوفر للدولة قدرة البيع هذه (الصادرات)، إلا بتوليدها عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثالث: آثار ومخاطر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: آثار قيام الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية تعود لصالح الدولة المضيفة، كما له آثار سلبية، سنذكر كلا منهما على التوالي:

1- الآثار الايجابية:

إن دعاء العولمة والكثير من الاقتصاديين يدعمون الاستثمار الأجنبي و يقيمون الآثار الايجابية على الدول المضيفة النامية، بصفتها مستوردة للاستثمار والتي نلخصها في الجوانب التالية:

1-1 الأثر على النقد الأجنبي: (أبو قحف، 2003، ص 440-441).

يساعد الاستثمار الأجنبي في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فالشركات الأجنبية بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها للحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي، اللازمة لتمويل مشروعات التنمية، وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محلياً، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص مربحة وجذابة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار، بالإضافة إلى هذا، فإن وجود الشركات الأجنبية، يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية (من المنظمات الدولية وكذلك الدول الأم للشركات الأجنبية) المقدمة إلى الدول النامية المضيفة.

ويتوقف زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة على العوامل الآتية:

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار.
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية.

- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من أو إلى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال.
- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بحجم الأرباح ورأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج.
- حجم المشروع الاستثماري (كبير أم صغير).
- شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري وطبيعته، فهل هو ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي أم في شكل شراكة، هل هو عقد إدارة أم مشروع تسليم المفتاح؟، هل هو عقد ترخيص لإنتاج نوع معين من السلع أو لا؟.

1-2 الأثر على التقدم التكنولوجي:

يمكن تعريف التكنولوجيا بصفة عامة ومختصرة بأنها: «فن وعلم أصول الصنعة» وكذلك بما تحتويه وتتطلبه من دراسات وبحوث ومهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجال أو مجموعة مجالات إنتاجية معينة. (أبو قحف، 2003، ص 445)

إن الدلالة المنهجية للفظ التكنولوجيا بأنه التطبيق العلمي على نطاق تجاري، وصناعي للاكتشافات العلمية والاختراعات المختلفة وهذا التطبيق هو الذي يضعها في خدمة المجتمع إذ يساعد على التوسع السريع في الإنتاج وعلى تحسين مستواه وخفض تكاليفه، من خلال التجارة الدولية والاستثمار المباشر وعقود الإنتاج الدولي من الباطن، واتفاقيات التعاون المشترك ومشروعات تسليم المفتاح، وغيرها من أشكال الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، إضافة إلى البعثات العلمية والدراسية والتدريبية الخارجية التي يمكن التوسع في الاستفادة منها.

(<http://www.mof.gov.kw/coag->)

وبذلك فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى تنمية التكنولوجيا الوطنية للدول المضيفة بدرجة تحقق لها الاستقلال النسبي، وعدم اعتمادها الكلي على الدول الأجنبية، إلا أن ذلك يتطلب

تهيئة البيئة الملائمة للتكنولوجيا المنقولة لمواكبة التقدم وما يرتبط بذلك من تكاليف باهضة ترتبط بعنصر الملائمة. (أبو قحف، 2003، ص 452)

3-1 الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية:

تعاني الدول النامية من النقص في المهارات والكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المؤسسات والشركات العامة، وهذا ما يدفع بهذه الدول إلى زيادة الطلب على خدمات ومساعدات الشركات الأجنبية لسد جوانب الخلل والقصور.

وتساهم الشركات الأجنبية بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية بالدول النامية في كثير من المجالات منها: (أبو قحف، 2003، ص 461)

- تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم.
- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية.
- استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد أو المحاكاة.
- إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات الأجنبية.

4-1 الأثر على العمالة:

إن فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية، يؤدي إلى خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل مما يقلص من مشكلة البطالة في البلد المضيف، ويمكن شرح الآثار المترتبة على دخول الشركات الأجنبية على العمالة كما يلي:

- وجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط المختلفة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة

اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة، وتنشيط زراعة المقاولات وغيرها، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

- تقوم الشركات الأجنبية بدفع ضرائب الأرباح المحققة، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، مما يمكنها من إنشاء مشروعات استثمارية جديدة، يترتب عليها خلق فرص جديدة للعمل (يشترط زيادة عوائد الدولة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة).

- إن توسع الشركات الأجنبية في أنشطتها، مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة، يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، في المناطق النائية والريفية داخل البلد المضيف (بشرط يرافق التوسع للشركة الأجنبية ثبات العوامل الأخرى).

- اختيار الدولة المضييفة للتكنولوجيا المناسبة، يؤثر على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها.

1-5 الأثر على ميزان المدفوعات:

عند دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد، يحدث تدفق للعملة الصعبة، ثم يتم إنتاج فائض قابل للتصدير، وبيع محل الواردات وهذا ما سيزيد في الجانب الدائن من الميزان، مقابل ذلك سيتم تحويل الأرباح للبلد الأصلي وهذا ما سيسجل في الجانب المدين للميزان، وبما أن تحويل الأرباح ورأس المال للبلد الأصلي محدود، فهذا ما يجعل الجانب الدائن للميزان أكبر من الجانب المدين، فهو يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات.

1-6 الأثر على العلاقات الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي:

إن دخول الاستثمار الأجنبي إلى البلد المضيف يحدث نشاطاً اقتصادياً قد يؤدي إلى إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، كما يعتبر من أهم الأدوات لتحقيق التكامل الاقتصادي، كما هو الحال في أوروبا (الاتحاد الأوروبي)، ويعتبر أهم وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. (قابل، 2003/2004، ص 61)

7-1 أثر الاستثمار الأجنبي على العولمة التجارية:

يمكن النظر إلى العولمة على أنها ظاهرة، تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول، وتحدث فيها تحولات على مختلف الصور تؤثر في حياة الإنسان أينما كان، ويساهم في صنع هذه التحولات، المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات. (قابل، 2004/2003، ص 61)

وتعد العولمة التجارية الركن الأساسي في العولمة، حيث يستخدم الاقتصاد في فتح الطريق للعولمة الثقافية والسياسية، حيث تقوم الدول المتقدمة بالدعوة إلى تحرير التجارة، مما يؤدي إلى الانخراط في تيار العولمة، إلى سهولة الحصول على التكنولوجيا الحديثة وتحسين فرص النمو، من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي تؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر في الدول النامية، وهكذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أسس العولمة وسبيل انتشارها.

ومن هنا يرى منظرو العولمة أنه لكي تستفيد الدول من العولمة لابد من تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. (قابل، 2004/2003، ص 61)

2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر (المخاطر):

مقابل المكاسب التي تتلقاها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هناك عيوباً وآثاراً سلبية نوردتها فيما يلي:

1-2 تهدف الشركات الأجنبية المستخدمة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تحقيق أكبر قدر من معدلات الربح دون الأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية واحتياجات السكان في الأقطار النامية المضيفة، وعدم اكتراثها بالبعد البيئي، بل والإضرار به في كثير من الأحيان (السيبي، قضايا، 2003، ص 56)، حيث يتم تحويل الصناعات الملوثة إلى البلدان النامية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تلوث المحيط، وما ينجر عنه من أمراض وأوبئة.

2-2 تعمل الشركات المستخدمة لهذا الاستثمار، على جلب التقنية المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها، وليس من أولويتها تطوير التقنية في الأقطار النامية، إذ أن أثر الاستثمارات الأجنبية على توطيد تقنيات الإنتاج الحديثة وتوليد فرص العمل للأيدي المحلية لا يتناسب مع الآمال المعقودة عليها، ومع حجم الأرباح الذي تحوله إلى الخارج، وقد ولد هذا التوجه السلبي، ردة فعل معاكسة اتجاه الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول النامية، وأصبح ينظر إليها على أنها أداة حديثة من أدوات نهب الثروات، وزيادة التبعية للدول الصناعية.

3-2 عدم اهتمامها بتطوير مؤسسات البحث العلمي، لأنها تعمل وفقا لاستراتيجياتها التي تخدم مصالحها بحيث لا يشكل خطرا على وجودها في المستقبل.

4-2 منافسة الشركات الوطنية القائمة.

5-2 سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأقطار النامية، وتبين التقديرات الحديثة لسنة 2001 أن هنالك 65 ألف شركة أجنبية، منتسبة لها في مختلف أنحاء العالم، مما يعني تزايد ارتباط اقتصاديات الأقطار النامية باقتصاديات الأقطار المتقدمة التابعة لها هذه الشركات الأجنبية (عباس، 2003، ص 29)، ومن هنا تتبين طبيعة الارتباط المتبادل الناشئ عن العلاقات غير المتكافئة بين التابع والمتبوع، في كيفية توزيع عائد عمليات انتقال تلك الوسائل والأدوات.

- هناك آثار سلبية أخرى تتعلق بالسياسة الاقتصادية، ومفهوم السيادة والاستقلال، من خلال تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدولة المضيفة، وكذا إمكانية خضوعها لضغوط الحكومات الأجنبية، بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط، وهذا ما يجعل نشاط تلك الشركات، سببا في الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة.

- إن طبقة المنتفعين الذين ترتبط مصالحهم بمصالح الشركات الأجنبية والممثلين في مجموعة التجار والموردين، والوكلاء والسماسة وغيرهم، يشكلون وسيلة ضغط للدفاع عن تلك الشركات وذلك على حساب المصلحة الوطنية.
- وجود الشركات الأجنبية، قد يؤدي إلى اختفاء بعض الحرف والمهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة، سواء أساسية أو مساعدة، مما يؤدي إلى عدم ثبات العمالة الموسمية.
- نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمرتبات، التي تقدمها الشركات الأجنبية (مقارنة بالوطنية) فإنه من المحتمل جدا أن تهرب الكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل في المشروعات الأجنبية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

سنتناول في هذا المبحث النظريات المختلفة، التي حاولت إعطاء تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا المحددات التي تدفع المستثمر الأجنبي، بالاستثمار في بلد دون آخر، من خلال مطلبين، في المطلب الأول نتناول، النظريات التقليدية والحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المطلب الثاني نتعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر (النظريات التقليدية)

لقد كان الاهتمام كبيرا بالاستثمار الأجنبي قديما وحديثا، حيث قامت عدة نظريات بتفسير الاستثمار الأجنبي، ودوافع الشركات الأجنبية للاستثمار خارج الحدود، وسنتطرق إلى بعض هذه النظريات التقليدية والحديثة.

حاول الكثير من المفكرين في بداية القرن الماضي، إعطاء تفسيرات لأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنعرض بعض هذه النظريات.

1- النظرية الكلاسيكية:

يرى أصحاب النظرية الكلاسيكية، أن الاستثمار الأجنبي لا يخدم مصالح البلد المضيف بقدر ما يخدم مصالح البلد الأجنبي المستثمر في البلد المضيف، ذلك أن المستثمر الأجنبي يأخذ أكثر مما يعطي، فالاستثمار الأجنبي يكون من البلد الغني إلى البلد الفقير، وهذا يعني انتقال رؤوس الأموال، من البلد الذي تكون إنتاجية رأس المال فيه أقل إلى البلد الذي تكون فيه إنتاجية رأس المال أعلى.

كما ترجع هذه النظرية، أسباب الاستثمار الأجنبي، إلى اختلاف تكاليف عناصر الإنتاج بين الدول، مما يدفع المستثمر الذي تكون تكاليف عناصر الإنتاج في بلده أقل من تكاليف عناصر الإنتاج في البلد المضيف، إلى إقحام سوق البلد المضيف والاستثمار فيه، للحصول على الفرق الإيجابي لتباين تكاليف عناصر الإنتاج بين البلدين، أما بالنسبة لعلاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، فإن النظرية الكلاسيكية ترى بأنه لن يحقق الأهداف المرجوة من طرف البلدان النامية المضيفة، ذلك أنه يتجه دائما لخدمة المستثمر الأجنبي (عبد السلام، 2003، ص 44) ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها:

- يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من أن تؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار المحليين بسبب المنافسة، وكذلك فشلها في إعادة استثمار أرباحها داخل القطر المضيف، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.
- تعتبر الدول النامية في نظر الشركات الأجنبية، كمصدر للمواد الأولية الخام، وبالتالي تعمل على استنزاف مواردها وطاقاتها.
- تنتظر الشركات الأجنبية إلى الدول النامية كسوق لتصريف منتجاتها المصنعة، مما يدفع إلى ظهور الاحتكار والتلاعب بالأسعار داخل الأسواق المحلية للدول المضيفة النامية.

- ظهور أنماط استهلاكية جديدة في الأسواق المحلية للدول النامية، وذلك نتيجة إلى ما تقوم به هذه الشركات من حملات إعلانية وترويجية لهذه السلع، حيث تتوجه أغلب الشركات الأجنبية نحو الصناعات الاستهلاكية وليس الإنتاجية والسلع الكمالية وليس الضرورية.
- ربط اقتصاديات البلدان النامية باقتصاديات الدول المتقدمة، يمكن هذه الأخيرة من ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على الأولى، ويعرض الدول النامية إلى صدمات وأزمات اقتصادية تتعرض لها الدول المتقدمة من وقت لآخر.
- زيادة التدفق النقدي للخارج مقارنة بالداخل، وذلك بسبب لجوء بعض المستثمرين الأجانب إلى الاقتراض من بنوك الدول المضيفة، مما يؤدي إلى نقص القروض المتاحة للمستثمرين المحليين.

2- نظرية النفقات النسبية:

- وطبقا لهذه النظرية، فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة، تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وتقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها.
- فالاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية، وليس في النفقة المطلقة (عوف الله، 1998، ص 48) وعليه فالشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى.
- ولبيان الفروق النسبية نفترض أن أحد البلدين يستطيع أن ينتج كلتا السلعتين بإنفاق أقل مقدر بساعات العمل (النفقة) من البلد الآخر. (دويدار، 1999، ص 356)

انجلترا	البرتغال	
90	100	وحدة قماش
80	120	وحدة خمور

نلاحظ أن للبرتغال تفوق مطلق في فرعي الإنتاج، ولكن هذا التفوق أكبر في إنتاج الخمور عنه في إنتاج الأقمشة، وعليه يكون للبرتغال ميزة نسبية في إنتاج الخمور، بحيث أن فرق نفقاتها أكبر نسبياً منه في حالة الأقمشة، لأن 80/120 أصغر من 90/100، وعليه للوصول إلى المعنى الحقيقي للميزة النسبية في حالة بلدين وسلعتين، نقارن معدل نفقات إنتاج سلعة واحدة في البلدين 80/120 مع معدل نفقة إنتاج السلعة الأخرى في البلدين 90/100، وبهذا ننتهي إلى أن التفسير الأول للأسباب التي تدعو إلى قيام المبادلات التجارية الدولية بين دولتين، هو اختلاف ظروف الإنتاج لنفس السلع داخل دولتين مختلفتين، ومع ذلك فإن تحليل ريكاردو قد ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أوضح أن ظروف الإنتاج، حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة، فإن كل دولة تخصص في إنتاج السلعة ذات الميزة النسبية الأكبر، (عفر، 1999، ص 4) ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن المثال ليس على درجة كبيرة من الوضوح، وفي هذا السياق وجهت بعض الانتقادات لهذه النظرية، حيث أنها تغفل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل وبخاصة رأس المال، كما يعاب عليها طابع السكون الذي تتميز به، فما يكون ميزة نسبية اليوم قد لا يصبح كذلك في الغد.

3- النظرية السويدية: (هكشر وأوليين)

ترجع هذه الدراسة والتي جاء بها هكشر وأوليين، سبب قيام التجارة الخارجية إلى التفاوت بين الدول، في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة، هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلافاً في أثمان عناصر الإنتاج، وبالتالي في أثمان المنتجات، نظراً لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر، مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول، إذ ستجده كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكن أن تنتجها في داخلها بتكلفة أقل نسبياً، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل

لعناصر الانتاج المتوافرة في مختلف الدول، ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، هو أنها أعادت الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، وذلك حينما اقتصر تفسيرها لهذا الأخير على صيغة تبادل السلعة في المرحلة النهائية للمنتج، ثم إن الواقع الاقتصادي العالمي أقر بحقيقة معينة، مناقضة لهذه النظرية، فيما يخص عدم انتقال رؤوس الأموال والموارد بين الدول، وتمثلت هذه الحقيقة في انتقال رؤوس الأموال الأمريكية إبان الأزمة العالمية نحو أوروبا وانتقال المواد الأولية الطبيعية للبلدان النامية نحو بلدان أوروبا الغربية. (فوزيل، 1998، ص 16).

المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة رؤوس الأموال الاستثمار الأجنبي المباشر (النظريات الحديثة):

ظهرت عدة توجهات جديدة في أواخر القرن العشرين، تسعى لتفسير أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو الشركات المتعددة الجنسيات، وسنتطرق إلى نظريتين كما يلي:

1- نظرية دورية حياة المنتج:

حاول ري مون فيرنون (RAYMOND VERNON) صاحب هذه النظرية الاستفادة من النظريات التقليدية، وحاول تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده، أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه، (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال)، وتحفظ الشركة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط، وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج، تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري (عباس، 2003، ص 165)، حتى تنتهي إلى الزوال، ولفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة الإنتاج والبيع.

يكون الهدف الأول من إنتاج سلعة جديدة، لم يسبق إنتاجها من قبل هو بيعها في السوق المحلي، حيث تكون في بداية عرضها مرتفعة التكلفة، لا يشتريها إلا ذو الدخل المرتفع، ويظل العرض محدوداً، حتى يتم جمع معلومات كافية من ردود أفعال المستهلكين، وعندما تتكون فكرة كاملة عن السوق وعن ارتفاع التكلفة، تصبح المؤسسة قادرة على التغلب على المعوقات، حيث يتم عرض دفعة أخرى من المنتج، فإذا زاد الطلب عليها تبدأ الشركة في وضع خطة للاستفادة أكثر من مزايا عملية الإنتاج الكبير، الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها.

المرحلة الثانية: مرحلة التصدير والنمو

يزيد الطلب في هذه المرحلة على السلعة بشكل كبير، ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال الفرصة وتقوم بتصديرها إلى الخارج، مبتدئة بالأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد (عباس، 2003، ص 165)، حيث يتزايد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية، فتستغل المؤسسة الفرصة وتزيد من كمية الإنتاج، وتحسن نوعيته بشراء آلات حديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة، للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة من إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة، حيث تشتد الحملة الترويجية للسلعة الموجهة للمستهلكين والتجار، مركزة على جودة السلعة وفوائدها.

المرحلة الثالثة: مرحلة نضوج السلعة

في إطار سعي السلعة للحفاظ على مبيعاتها في السوق المحلي والخارجي خاصة، تخطط لتعزيز مكانتها أكثر فأكثر، والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج مازالت بدون تغيير سلبي، فتطور استراتيجيتها التسويقية بنقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى الأسواق الخارجية، وتنشئ بذلك الشركة فروع لها في الخارج، تتسرب من خلالها المعلومات الخاصة بالتركيبية الفنية للسلعة والتكنولوجيا

المستخدمة، ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول المضيفة واردا، واحتمال بيعها بأسعار منافسة أمرا واردا، وتفقد مع مرور الوقت الشركة ميزتها التنافسية، وتصل إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات، فتغير من استراتيجيتها الترويجية فتركز على السعر ثم الجودة، ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون. (عباس، 2003، ص 166).

المرحلة الرابعة: مرحلة الانحدار والتدهور

في هذه المرحلة يبدأ المستهلكون بتغيير ولائهم للسلعة، بحثا عن سلعة جديدة في السوق، حيث تعمل المؤسسة جاهدة للبقاء لأطول مدة في السوق، وذلك بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة المنتج في أسواق لم يصل إليها بعد، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها، ألوانها، عبواتها وأسعارها وفي نفس الوقت تعتمد الاستراتيجية الهجومية وذلك بإختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق من جديد.

وقد وجهت الكثير من الانتقادات لهذه النظرية، من بينها:

- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على جميع المنتجات، فهناك سلع يصعب تقليدها أو إنتاجها بسهولة.
- اكتفت هذه النظرية بتقديم تفسير للسلوك الاحتكاري للشركة، واتجاهها إلى الانتاج في دول أجنبية للاستفادة من التسهيلات والتمتع بفروق تكاليف الانتاج أو الأسعار، في حين لم تقدم تفسيراً واضحاً للأسباب التي تدفع الشركات نحو الاستثمار المباشر في الدول الأجنبية بدلا من عقود التراخيص مثلا.
- اهتمت بالاستثمارات الجديدة وعدم اهتمامها بالاستثمار لإنتاج منتج متواجد من قبل.

2- النظرية الاحتكارية للسوق الدولي:

تقدم لنا هذه النظرية تفسيراً لدوافع الشركات نحو الاستثمار في تركيبة السوق، الذي تسيطر فيه شركة ما، أو قلة من المنتجين على إنتاج، أو بيع وتوزيع سلعة ما، محتفظين بالميزة التنافسية التي تمكنهم من الاستثمار بالسوق، وتسمى هذه الظاهرة "باحتمار القلة"، وهناك ثلاثة أنواع من الاحتكار في السوق الدولي هي:

2-1 احتكار الشركة الأولى للسوق:

هذا النوع من الاحتكار راجع لاقتناع شركة ما بأقدميتها في مجال إنتاج سلعة معينة، حيث تعتبر أول من قدم هذه السلعة للسوق، فتحرص على تطويرها باستمرار والتشهير لها بالحملات الاعلانية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لإنتاج عمليات أكبر بتكاليف أقل، مما يجعلها قادرة على التفوق والمحافظة على الميزة التنافسية، التي تمكنها من مواجهة أي منافس محتمل، حيث لا يمكن لأي شركة منافسة التأثير عليها في السوق لعدة أسباب منها: (عباس، 2003، ص 171)

- معرفة التامة للسوق.
- تعود غالبية المستهلكين على السلعة وفوائدها ومستوى أسعارها، وأصبحوا أكثر ولاءً وتبينا لسلعتها مما يصعب على شركة جديدة منافستها أو تهديدها.
- منازل الشركة الجديدة للشركة الأولى، يكلفها مبالغ ضخمة قد تفوق ما تجنيه من أرباح فيما بعد.

فكلما كانت البداية مبكرة في سوق ما كلما استطاعت الشركة أن تحقق الريادة والنمو والسيطرة في أعمالها، مما يجعلها تحتكر تماماً السوق، وهو ما يسمى كذلك بـ "سوق الاحتكار الكامل" وللسوق المحتكرة بالكامل عدة خصائص نذكر منها: (عباس، 2003، ص 171)

- وجود مشروع واحد في السوق.

- يستطيع المشروع التحكم بالكمية التي ينتجها تاركا تحديد السعر للسوق ويستطيع تحديد السعر ويترك للمستهلكين تحديد الكمية.
- يمكن للمحتكر تجزئة السوق الواحدة إلى عدة أسواق، ذات مرونة مختلفة للطلب بشرط عدم اتصالها.
- يمكن للمحتكر أن يميز وحدات السلعة المنتجة، ويحصل على أسعار مختلفة.
- السيادة الكاملة للمحتكر على السوق.
- إن إنتاج المحتكر يمثل العرض كله في السوق.
- يمكن للمحتكر أن يحقق ربحا عاديا حتى على المدى الطويل.
- لا توجد أي منافسة في السوق.

2-2 القوة الاحتكارية:

بموجب هذا النوع من الاحتكار، يكون الدافع فيه للشركة الاستثمار في الخارج، هو القوة الاحتكارية، حيث لا يمكن ممارسة الأعمال الدولية في أسواق بعيدة عن الدولة الأم، إلا للشركة التي تمتلك ميزة تنافسية قوية، كالتقنية المبتكرة واختراع أساليب عمل غير مسبوق، كما تمتلك الانضباط والكفاءة في إدارتها، لأن هذا النوع من النشاط تكاليفه المادية والاجتماعية ضخمة، ولكي تتمكن من تعويض تكاليف التغلب على العوائق، لا بد لها من مزج قدراتها في نسق تام، حيث تصبح قادرة على تحقيق أرباح طائلة في السوق الأجنبي والمحافظة على ميزتها المطلقة، بل وتهدد المنافسين الآخرين حتى لو كانت الشركة الأقدم في مركز قوي. (عباس، 2003، ص172)

3-2 سلوك رد الفعل:

تراقب الشركات نشاط بعضها لبعض، فإذا زادت شركة من إنتاجها وخفضت من أسعارها فإن المنافس الثاني قد يقوم بخطوة مماثلة... وهكذا تتوالى الأفعال وردود الأفعال إن هذا السلوك

الاحتكاري من صفات الشركات الكبيرة ذات الطبيعة الاحتكارية، فالسبب الذي دفع الشركة الثانية للاستثمار في الخارج، هو قيام الشركة الأولى المحلية بالاستثمار في الخارج.

وقد يكون الاستثمار رد فعل تقوم به شركة محلية، لعزم شركة أجنبية الدخول إلى سوق تحتكره الشركة الأولى في بلدها (عباس، 2003، ص172)، لكن هذا النوع من الاحتكار لم يقدم تفسيراً لأسباب قيام الشركة الأولى بالاستثمار في السوق الأجنبية.

المبحث الثالث: المحددات الأساسية لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التنافس العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها، وهذا الأخير لا يتم بطريقة عفوية أو ارتجالية وإنما يخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل أو ما يسمى بمناخ الاستثمار، حيث توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري، غير أن نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها إلى الدول المضيفة، يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة الأوضاع.

المطلب الأول: المحددات الخاصة بالمستثمر الأجنبي

من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناء على محددات منها:

1-معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ إذا توقع عائد أعلى الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة. (قيلان، 2008، ص 12)

2- سعر الفائدة: يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، فرؤوس الأموال أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة والعكس صحيح ، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة .

3- التسويق: يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنوع منتجاتها .

4- تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم .

5- القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي: تمتلك الشركات متعددة الجنسيات قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق ، وهذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث والاكتشافات وتخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى اكتشافات متواصلة ، من أجل تغطية احتياجات السوق وتلبية رغبات المستهلكين والخروج باستمرار بمنتجات جديدة ، هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفنقر إليها الدول المضيفة هي الدافع الذي يجعل الشركات تستقر في هذه الأسواق السهلة السيطرة عليها.(قبلان، 2008، ص 12)

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأم

ساهم الكثير من الباحثين من خلال دراساتهم التطبيقية في معرفة وشرح العوامل التي تؤدي إلى دفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الدولة الأم نحو الخارج، حيث توصل كوثلين (1995) أن هناك عوامل دفع تتعلق بالدولة الأم للشركة المستثمرة ، حيث يساهم انخفاض نسب

معدلات النمو وحالات الركود الاقتصادي والمنافسة الشديدة في توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج. (مسعداوي، 2008، ص 205)

من بين المحددات التي تدفع بالمزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي من الدولة الأم إلى الدول المضيفة تتمثل في:

1-ارتفاع حدة المنافسة في الدولة الأم: تتجه الشركات التي تواجه حالة منافسة شديدة في دولها الأصلية بشكل يؤثر على أرباحها ونموها إلى الاستثمار في الخارج ، وهذا حتى تخفض من ضغوط المنافسة السائدة مع الشركات الأخرى في الدولة الأم .

2-تراجع معدلات النمو الاقتصادي والركود الاقتصادي في الدولة الأم: إن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وحالة الركود في الدولة الأم تعتبر عوامل دافعة للشركات من أجل الاستثمار خارج دولها الأصلية، وذلك بحنا عن فرص تمكنها من تحقيق عوائد مرتفعة مدفوعة بمعدلات النمو، وما يرافقها من حالة الرواح الاقتصادي، الشيء الذي يرفع إمكانية الطلب على منتجاتها.

3-الارتفاع النسبي لتكاليف الإنتاج في الدولة الأم مقارنة بالدولة المضيفة للاستثمارات: تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار في الخارج عندما تكون تكلفة الإنتاج منخفضة بالمقارنة مع الدولة الأم ، وهو ما يفسر الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة.

4-ارتفاع أسعار العملة في الدولة الأم مقارنة بالعملات الأجنبية: يؤدي ارتفاع سعر العملة في الدولة الأم إلى ارتفاع أسعار تصدير منتجات الشركات الموجودة فيها ، وهو ما يدفعها إلى الاستثمار في الخارج من أجل تخفيض كلفة الإنتاج المرتبطة بارتفاع سعر العملة في الدولة الأم.

5-وجود علاقة تبعية اقتصادية بين الدولة الأم والدول المضيفة للاستثمارات: تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاستثمار في الدول التي ترتبط بعلاقة تبعية اقتصادية مع الدولة الأم هذه الاستثمارات ، وتتضح التبعية الاقتصادية من خلال التبعية في الاقتراض والتجارة

الخارجية والتكنولوجيا ، بالإضافة إلى حجم المساعدات التي تقدمها الدولة الأم للمستثمرين الأجانب للدولة المضيفة التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية وسياسية متميزة. (عبد السلام، 2007، ص 102).

6-الدافع السياسي: تقوم الدولة الأم للمستثمر الأجنبي بتشجيع انتقال الاستثمارات الأجنبية نحو بعض الدول الأخرى بدافع المساعدة باعتبارها دول حليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهو الملاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول. (صالح، بن سمية ، 2008، ص109)

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدول المضيفة

حتى تتساقب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية:

1-المحددات السياسية: للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع على أساس درجة الاستقرار السياسي في البلد، ويفرق ذلك المستثمر بين النظام السياسي الديمقراطي، النظام السياسي الدكتاتوري والنظام السياسي التقليدي في الدولة النامية ، فالمستثمرون يفضلون الديمقراطية الراسخة أما النظم الأخرى فهي عرضة للتغيير، ويضيف المستثمرون في الدول النامية نوعين من النظم السياسية الأول يكون جاذبا للاستثمار أما النوع الثاني فهو طارد له، فالنظام السياسي من النوع الثاني كثيرا ما يتدخل في الشؤون العامة للاقتصاد، ويفرض قيودا كثيرة على الاستثمار، مثل الرسوم والضرائب ، كما قد يلجأ النظام السياسي من هذا النوع إلى تغيير سياساته باستمرار، لذلك يفضل المستثمرون نظاما سياسية مستقرة.(عباس، 2003، ص175)

2-العوامل الاقتصادية: من أهمها الناتج الوطني الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي، وقيود التجارة الدولية، حيث تمثل أهمية كبرى

في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات وكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين .

توفر الموارد: فقد تكون هذه الموارد طبيعية (البترول، الغاز المياه، لمناخ) وقد تكون بشرية (ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضا جودته وكفاءته)، كما يمكن أن تكون تكنولوجية (مراكز البحث والتطوير، المخابر) أو تمويلية (إمكانية الحصول على القروض). (رضا، 2007، ص ص 97-107)

3- حجم السوق: يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان السوق كبير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح، ونستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين هما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومقياس عدد السكان ، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق ، وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية ، فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع فإن هذا يؤدي لمزيد من الإنفاق من الأفراد على السلع والخدمات وبارتفاع عدد السكان فإن هناك مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الأسواق، كالإنفاق على السلع والخدمات الذي ينتج متعددة الجنسيات، كما يعتبر محدد حجم السوق واحتمالات النمو محدد مهم في جذب تدفق رؤوس الأموال الدولية على شكل استثمارات أجنبية مباشرة نحو البلد المضيف. (كاكي، 2011، ص ص 70-71)

4- البنى التحتية: تعد البنى التحتية محددًا تقليديًا هامًا للاستثمار الأجنبي المباشر إذ أنها تعطي العديد من الجوانب كالطرق والموانئ وسكك الحديد وأنظمة الاتصالات والمؤسسات المتطورة من خلال تحسين المعايير الحسابية والخدمات القانونية، حيث تكون البنية التحتية عقبة وفرصة في الوقت نفسه من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ولأغلبية الدول منخفضة الدخل يشار إليها كعقيد رئيس وإلى إمكانياتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتم السماح لحكومات

الدول المضيفة بالاشتراك بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر في قطاع البنى التحتية. (حيش، 2008، ص 102)

5-التشريعات الضريبية: هناك العديد من الدراسات ركزت على أثر الحوافز الضريبية وكانت النتائج متضاربة، فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية أثر ايجابي على جذب الاستثمار، بينما انتهى البعض الآخر إلى أن الإعفاءات الضريبية تكون مؤثرة ايجابيا إذا كانت العوامل الأخرى متوافرة ، وهناك من الدراسات من ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل بشدة سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطة مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية عالية ولا يمكن التيقن منها(فيرمان، 1992، ص 47) ، وتكون الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي عادة في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة، قصير أو طويل الأجل، وتأخذ هذه الحوافز عادة صورة إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات كالأصول الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج، أو إعفاء المشاريع الاستثمارية التي يكون المستثمر الأجنبي طرفا فيها من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل على وجه الخصوص ، كما قد تأخذ هذه الحوافز صورة تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالماء والكهرباء ، كما قد يستفيد المستثمر الأجنبي من إعفاء عن الصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية بعد انطلاق مرحلة التشغيل. (قدي، 2005، ص 258)

6-وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية: حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحادات مثل: الناftا والاتحاد الأوربي والأوبك أن تأثير هذه الاتحادات شديد الايجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

7-وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر: إذا كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معينة فإن الشركة ستتردد كثيرا قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار.

8-النظام التجاري للدولة المضيفة: إذا ما قامت الدولة المضيفة بفرض عوائق من خلال

القيود التجارية ، فإن الشركة الدولية ستفكر كثيرا قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار . (السامرائي، 2007، ص ص 82-83).

المحددات القانونية والتشريعية: تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل المنتشر حوافر وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة ل ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز الضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها. (عباس، 2003، ص176)

المبحث الرابع: أساليب الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمارات الأجنبية المباشرة عدة أساليب تختلف باختلاف نوع الاستثمار الأجنبي، وسنتناول في هذا المبحث الأساليب المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والمتمثلة في:

المطلب الأول: اقتناء شركة وإنشاء فرع جديد**أولاً: اقتناء شركة قائمة (موجودة):**

عندما يقرر المستثمر الأجنبي شراء شركة موجودة أصلا و قائمة بالفعل في الدولة المضيفة، و بالتالي يتحقق ذلك على الأرض الواقع، فهذا إما يعني أن المستثمر الأجنبي جسد بالفعل استثمارا أجنبيا مباشرا في شكل " اقتناء مؤسسة موجودة " .

إن تحقيق هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي مرهون بضرورة توافر عاملين رئيسيين هما:

- أ- مدى توافر هذه الشركات القائمة في الدولة المضيفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى مدى تفضيلات و خيارات حكومات الدول المضيفة من جهة أخرى.
- ب- مدى استعداد المستثمر الأجنبي لتحمل الأعباء التي تتجر أصلا عن هذه العملية لكون تلك الشركات قديمة.

ثانيا: إنشاء فرع جديد:

يعني إنشاء وحدات جديدة للإنتاج حيث بموجب هذا النوع من الاستثمار يتسنى لتلك الشركات من اختيار موقع إنشاءه و امتلاك حق الإشراف و التحكم في سير نشاطه و أهدافه ومن ثم تحمل المسؤولية في توفير رأسماله، و التقنيات التكنولوجية، و تحمل مسؤولية التخطيط الاستراتيجي و الأهداف المسطرة و كل ما يتعلق بنشاطه ... الخ. وتسعى الشركات الدولية أيضا في بحثها عن الأسواق إلى تصريف فوائض المخزون، و بغرض التوسع و النمو و تحقيق أرباحا إضافية و التخلص من التكنولوجية المتقادمة، أو التخلص من الضرائب الباهظة في الدولة المقر الرئيسي أو غير ذلك، ويتم ذلك عن طريق إنشاء فرع جديد للشركة في دولة أخرى. (النجار، 2000، ص 25)

المطلب الثاني: الاندماج و التملك:

يعكس هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي برز في السنوات القليلة الماضية والذي يقوم على أساس الاندماج و التملك، دخول المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الإنتاجية منها و الخدماتية، أين يتجسد ميدانيا هذا الشكل عبر القيام بعمليات اندماج الشركات الوطنية مع الشركات الدولية، وكذلك امتلاك حصة من رأس المال الشركة الوطنية من طرف المستثمرين الأجانب.

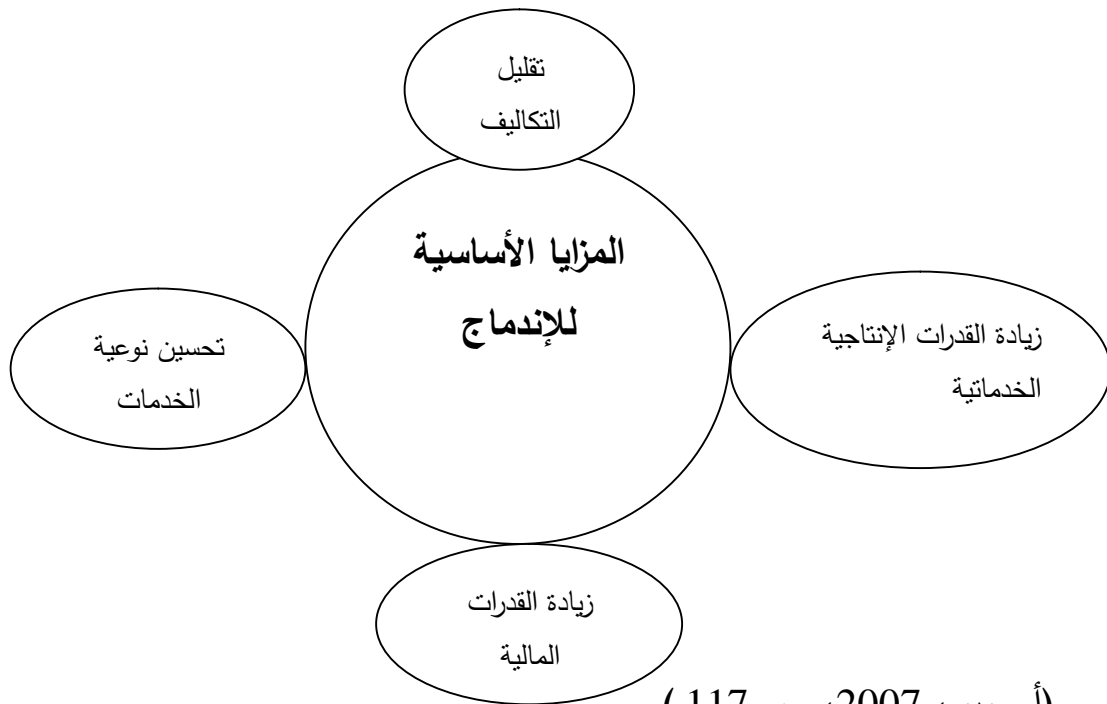
و نشير هنا إلى أن هناك عوامل تدفع بالمؤسسات لإبرام صفقات مختلفة للاندماج و التملك وتتخلص هذه العوامل فيما يلي:

- البحث عن أسواق جديدة و من ثم تعزيز الوضعية التنافسية فيها.
- اختراق الأسواق ومن ثم الاستحواذ على موارد المؤسسات الأخرى.
- تقاسم المخاطر.
- حوافز مالية

كما أن من العوامل الأساسية التي جعلت من عمليات الاندماج و التملك يجري في الدول النامية من خلال تطبيق سياسة خصخصة المؤسسات الحكومية. (فارس فضيل، 2005، ص29)

وقد أشارت بعض الدراسات إلى النتائج الاقتصادية التي تتحقق من اندماج الشركات تكون من نفس طبيعة النتائج التي تتحقق من التكامل الاقتصادي، الاندماج ترفع الكفاءة الاقتصادية ويخفض التكلفة و يعيد تقسيم العمل على المستوى الدولي و تدي إلى نوع من السيطرة على الأسواق، ورفع كفاءة العملية الإنتاجية و إدارتها معا و فيما يلي شكل يوضح المزايا الأساسية للاندماج.

الشكل رقم (05) : المزايا الأساسية للاندماج .



(أوسرير، 2007، ص 117)

المطلب الثالث: إنشاء شركة ذات الاستثمار المشترك:

تأخذ غالباً الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بفكرة المشاركة في رأس المال الوافد من الخارج فيما يقوم به من استثمارات حيث أنه لا توجد في الغالب دولة لم تضع تنظيمًا اقتصاديًا لعمليات نقل التكنولوجيا و الاستثمارات الأجنبية، و يتم حسب مبدأ المشاركة هذا من خلال نص الدولة في قوانينها الداخلية على أهمية و ضرورة المشاركة في رأس المال المشروع وهو ما يسمى بالمشروع المشترك. (عثمان، 2009 ، ص 21)

إن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على هذا الأساس، يسمح للطرفين بموجب التعاقد بتوجيه الجهود وتقاسم كل المخاطر، لأجل تحقيق الأهداف و ذلك من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة و الإمكانيات و الموارد الضرورية، هي وضع عملي للمشروع عن طريق التحمل المشترك للمخاطر و كذلك مواجهة المنافسة.

خلاصة الفصل:

رغم اختلاف آراء المفكرين حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن الأغلبية يقرون بأهميته ومساهمته في تطوير الدول وازدهارها خاصة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة لابد منها في معظم الدول.

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، والنظريات المفسرة له عبر العصور والأزمنة. باعتبارها الحجر الأساس لدراسته وتطوره. وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه، باعتباره مرتبط أشد الارتباط بالدخل القومي، عن طريق الادخار الذي يعتبر مصدرا مهما له وعن طريق الإنتاج باعتباره مؤثرا فيه، ويمثل من الناحية البنوية الجانب الأكثر أهمية في تراكم رأس المال.

الفصل الثاني:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة
في الاقتصاد الجزائري والإماراتي

تمهيد:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع التي تشغل دول العالم والتي من ضمنها الدول العربية، وذلك لما له من أهمية كبيرة على وقع اقتصاد هذه الدول خاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على مداخيلها من الغاز الطبيعي والنفط والتي تسعى من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها من تنويع مداخيلها الاقتصادية بعيد عن المحروقات والرفع من جودة اقتصادها وتغيير ملامحه من اقتصاد ريعي استراتيجي إلى اقتصاد انتاجي خدماتي من خلال الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية الواردة إليها.

ولعل من بين هذه الدول العربية التي تعمل جاهدة على تطوير اقتصادها من خلال الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر نجد الجزائر والإمارات العربية المتحدة، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى هاتين البلدين عن طريق دراسة الواقع الاقتصادي لهما وأخذ لمحة عن طبيعة اقتصادها وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي الواردة إليهما، ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي.

المبحث الأول: وطبيعة الاقتصاد الجزائري وواقع الاستثمار الأجنبي فيه والمبحث الثاني:

يتناول طبيعة الاقتصاد الإماراتي ودراسة واقع الاستثمار الأجنبي فيه

المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل محطات ساهمت بشكل واضح في واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات رؤوس الأموال الواردة للدولة. وقد قمنا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين حيث نتطرق في المطلب الأول إلى لمحة عن مراحل تطور الاقتصاد الجزائري والمطلب الثاني قدمنا تحليل لواقع الاستثمار الأجنبي فيه.

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري

1- مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

1-1- مرحلة ما بعد الاستقلال 1963-1966.

لقد كان الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال على قدر كبير من التدهور و التردّي حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار معالم كثيرة للتخلف و كانت متمثلة فيما يلي:

1-الازدواجية الاقتصادية على مستوى القطاعات: حيث يتشكل كل قطاع من قطاع حديث

كان يسيطر عليه المعمرين، وقطاع تقليدي متخلف يمتلكه الجزائريين.

2-سيطرة القطاع الزراعي على النشاط الاقتصادي الوطني:حيث كان نحو 80 % من القوة

العاملة متمركزة في النشاط الفلاحي. (عثمان، 2009، ص 21)

3-التخصص الاقتصادي:حيث طغى إنتاج البترول و الخمر على باقي المنتجات فهما

يشكلان لوحدهما 80 % من قيمة صادرات الجزائر.

في هذه الفترة تميز الاقتصاد بالعجز التام،وهذا نتيجة رحيل الإطارات الأوروبية عامة والفرنسية

خاصة، وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، بالإضافة إلى التبعية التامة للاقتصاد الفرنسي، وبيّن

الجدول التالي التوقعات الاستثمارية و مستوى الانجاز.

الجدول رقم (06): الاستثمارات المتوقعة و نسبة الانجاز خلال الفترة 1963- 1966 (المبالغ بالملايين الدينارات الجزائرية)

السنوات	الاستثمارات المتوقعة	الاستثمارات المنجزة	معدل الإنجاز
1963	2166	537	25%
1964	2198	1002	45%
1965	1365	غ م	55%
1966	2254	960	42%

المصدر: (بجياوي ، 2008/2007، ص164)

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي فالمتبقي منه كان في قطاع المحروقات. (سنوسي، بودية، 2014م، ص ص 28-29)

2-1- مرحلة الاصطلاحات:

الاقتصاد الجزائري خلال الإصلاحات الاقتصادية:

عرف الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي تدهورا مستمرا في ميزان المدفوعات، وذلك يرجع إلى سببين رئيسيين يتعلق الأول بالميزان التجاري الذي عرف تدهورا نتيجة انخفاض سعر البترول ومنه انخفاض الصادرات وفي المقابل ارتفاع فاتورة الواردات أما السبب الثاني فهو راجع إلى الهيكل غير الملائم للديون الخارجية، لهذا لجأت السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف القيام بإصلاحات اقتصادية حيث اعتبر من أهم المتطلبات الضرورية للقيام بالمهام الاقتصادية الأساسية في البلاد آنذاك، بالإضافة إلى خصخصة المؤسسات العمومية للانتقال إلى اقتصاد السوق. (تجاني، 2021، ص 89)

2-1- مراحل الإصلاح الاقتصادي:

لقد مرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر عبر أربعة مراحل، حيث عرفت ثلاثة اتفاقيات Stand-by متتالية مع صندوق النقد الدولي وفي نفس الوقت تعاملت الجزائر كذلك مع البنك الدولي من خلال إبرام عدة اتفاقيات سنة 1989، 1991، و 1994، ويمكن توضيح برامج التثبيت الاقتصادي كما يلي: (Benissad, 1999, p 59)

• برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: (30 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990)

تولى هذا البرنامج خلال تلك الفترة مجموعة من الإجراءات تجسدت فيما يلي:

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات برفع الدعم التدريجي عليها؛

- إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية؛

- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية؛

خلال هذه المدة سجل ارتفاع في الإيرادات الجبائية وتقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات وتراجع حجم الاستثمارات العمومية.

• برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني: (من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992)

تولى هذا البرنامج خلال تلك الفترة مجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية و تخفيض معدل سعر الصرف؛

- إصلاح المنظومة المالية والنظام الضريبي والجمركي.

خلال هذه الفترة ارتفع رصيد الخزينة والميزان التجاري كما انخفضت المديونية، إلا أنه سرعان ما بدأ يظهر الاختلال الهيكلي بعد هذه الفترة تمثل في عجز الخزينة وانخفاض الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط ورفع أجور ورواتب العمال.

• برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث: (ماي 1994) ومدته عام تميزت هذه الفترة بانخفاض

سعر البترول وتضخم حجم الديون الخارجية والتي بلغت 29,486 مليار دولار وزاد معدل خدمة الدين الذي أصبح يلتهم أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات، حيث قامت الجزائر بإعادة جدولة ديونها وكان أول الأمر مع نادي باريس ماي 1994 وقدرت الديون المجدولة ب 4,4 مليار دولار وذلك مدة 16 سنة، منها أربعة سنوات فترة سماح حيث تسدد خدمة الدين التي تمت إعادة جدولته ابتداء من ماي 1998، وأهم ما اتفق عليه تحرير التجارة، تحسين معدل النمو، رفع الدعم عن مختلف الأسعار، تخفيض سعر الصرف.

• مرحلة برنامج التعديل الهيكلي: (22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998) لجأت الجزائر مرة أخرى

إلى صندوق النقد الدولي بعد الصعوبات التي عانت منها، كما أعادت مرة أخرى جدولة ديونها لدى نادي باريس سنة 1995 ليتم إعادة جدولة 7,3 مليار دولار وذلك لمدة 15 سنة مع فترة سماح تقدر بأربعة سنوات، كما لجأت الجزائر لأول مرة إلى نادي لندن لإعادة جدولة ديونها والمقدرة ب 3,2 مليار دولار. (بوزيدي، 1999، ص ص 35-40)

وقد تم تحقيق عدة نتائج أهمها احتواء وتيرة التضخم حيث انخفض بمعدل سنوي من 29 % في سنة 1994 إلى 5,7 % في سنة 1997، إضافة إلى إعادة التوازنات الخارجية، وتدعيم الوضع الخارجي من خلال فائض الميزان التجاري الذي عرفته سنة 1997 وانخفاض فوائد الديون التي لم تتجاوز 30,7% سنة 1997 بعد إعادة الجدولة.

2-2 التعديل الهيكلي للمؤسسات العمومية الاقتصادية

لقد كانت المؤسسات العمومية الاقتصادية قبل برامج التعديل الهيكلي مسيرة وفق أسلوب الشركات الوطنية، بحيث تستأثر كل شركة بقطاع صناعي كامل تجمع تحت لوائها كل الأنشطة المتشابهة والمتكاملة في شكل مؤسسات تعمل تحت اسم شركة واحدة ولقد بلغ عددها حوالي 71 شركة.

ووفق قانون جانفي 1988 تم تحويل الشركات العمومية إلى مؤسسات أسهم مستقلة مسيرة وخاضعة لصناديق المساهمة (ثمانية صناديق مساهمة)، ولقد أدى ذلك إلى تحول عشرات المؤسسات الوطنية الصناعية إلى مئات المؤسسات الصناعية الوطنية باستثناء المؤسسات التي تواجه صعوبات لا بد أن تمر على عملية التطهير المالي. غير أنه ظهرت عدة مشاكل منها ارتفاع المخزون، القروض البنكية وارتفاع التكاليف، وتدني قيمة الدينار.

وبما أن استقلالية المؤسسات لم تعطي النتائج المنتظرة منها من حيث جودة التسيير والوضعية المالية لهذه المؤسسات قامت السلطات في سنة 1992 بالتدخل من جديد بالتطهير المالي للمؤسسات التي تواجه صعوبات انطلاقا من مخطط تعديل داخلي وعقود أداء بين مسير المؤسسة والوزارة المعنية، حيث مس هذا التعديل 23 مؤسسة كبيرة، كما تم تحويل صناديق المساهمة إلى شركات قابضة (11 شركة قابضة ثم إضافة خمسة شركات قابضة جهوية وسط، شرق، غرب، جنوب شرقي وجنوب غربي) حيث تقوم هذه الشركات القابضة بتسيير رؤوس الأموال التابعة للدولة وتخضع لها المؤسسات العمومية الاقتصادية فيما يخص قراراتها للشركات فقط، أما فيما يتعلق بالجانب العملي اليومي فهو من الاختصاص المطلق للمؤسسة. (Dhaoui, Abassi, 2003, pp 57-60.)

كما تمت رعاية المؤسسات العمومية من قبل البنوك من خلال إصدار نص بنوك -مؤسسات، والذي انطلق في سنة 1997 كصيغة جديدة للتعديل ودعم المؤسسات العمومية من قبل المتعاملين (الاقتصاديين) البنوك (مع تعهد رقابة الشركات القابضة). والغرض من هذا النص هو رفع القيود

الرئيسية التي تعرقل التطور وذلك من خلال غلق الوحدات الإنتاجية غير قابلة للاستمرار و تصفية عشرات المؤسسات الصناعية.و فيما يلي جدول التالي يوضح توزيع نفقات التعديل الهيكلي لهذه المؤسسات: (Dhaoui, Abassi, 2003, p 6)

الجدول رقم (07): نفقات التعديل الهيكلي (الوحدة مليار دينار جزائري)

نوع التدخل	إلغاء ديون الخزينة	تصفية الديون البنكية	تخصيص أموال النفقات	الإجمالي
إعادة الهيكلة المالية	26,1	-	-	26,1
استقلالية المؤسسات	16,7	-	7,4	24,1
التطهير المالي -1994 1991	49,5	88	35,9	173,4
التطهير المالي -1998 1995	84,4	454	78,5	616,9
الإجمالي	176,7	542	121,8	840,5

Source : (Dhaoui , Abassi, 2003, P 62)

و فيما يخص المؤسسات الوطنية المحلية EPL المنشأة من قبل الجماعات المحلية بغرض المساهمة في تحقيق مختلف البرامج المحلية للتنمية خاصة في قطاع البناء، والبالغ عددها 1324 مؤسسة والتي تشغل حوالي 220 ألف عامل، فقد تم خلال 1994 إعادة

هيكلية هذه المؤسسات المحلية وحل 935 مؤسسة منها 119 مؤسسة صناعية لتبقى 389 مؤسسة عمومية محلية منها 64 مؤسسة صناعية.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية العمومية واجهت العديد من الصعوبات ولم تستطع النجاح في تأدية دورها كمؤسسة تجارية، ونتيجة لذلك بدأت السلطات تفكر بشكل جد في

عملية الخصخصة وتعديل النظام البنكي. (haoui , Abassi, 2003, P 63)

3-1- المرحلة الانتقالية

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها و اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض و تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية وكانت هذه البرامج تهدف إلى الاعتماد على آليات السوق و الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويقصد بنظام اقتصاد السوق الحديث، ذلك النظام الذي يعتمد على الفلسفة الاقتصادية الليبرالية الهادفة إلى تصحيح مسار الاقتصاد القومي ونقله من نظام يعتمد على التخطيط إلى نظام يأخذ بأسباب التنظيم الاقتصادي السوقي لإقامة قطاعات اقتصادية جديدة قادرة على خلق النمو الذاتي.

فكان لا بد من تغيير النظام الاقتصادي الذي كان يسير نحو التضخم و التوسع في الاختلالات المالية و الاقتصادية و هو ما أثبتته الرسالة، التي سلمتها الحكومة الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي سنة 1994، هذا التغيير صحبه إصلاحات اقتصادية و سياسية كان لها أثر كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

و من أبرز الأسباب التي دفعت الجزائر نحو اقتصاد السوق:

- فشل النظام الاشتراكي في عملية التنمية الاقتصادية.

- ارتفاع المديونية الخارجية و تزايد أعباءها.

-العجز المزمن في الموازنة العامة. (Dhaoui , Abassi, 2003, pp. 62- 63)

- ارتفاع نسبة التضخم.

-تدهور أسعار صرف العملة الوطنية

-انخفاض الإنتاجية في المشاريع العام (القطاع العام).

-العجز المستمر في الميزان التجاري و ضعف احتياطات الصرف

-اختلال في القطاع المصرفي.

-ضعف النظام الضريبي.

أدت هذه المشاكل إلى انخفاض في المستوى المعيشي و زيادة الفقر وعليه كان لابد للدولة الجزائرية من القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة. (سنوسي، بودية ، 2014، ص 30)

2- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تميزت فترة ما بعد الاستقلال مباشرة 1962-1966 التي كان فيها موقف السلطات برد فعل حتمي ، وقد اتضح في تشدد الحكومة المؤقتة في برامجها الخاصة باستغلال البلاد اقتصاديا وسياسيا، والتي تؤكد فيها على السيادة عن طريق سيطرة الجزائريين على الموارد الجزائرية، إلا أن الواقع أرغمها على قبول الأجنبي، وهذا بموجب اتفاقيات إيفيان التي حدد احتكار النشاط في قطاع المحروقات، نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان.

أما فترة المخططات الإنمائية 1967-1989 تميزت بظهور أنواع من المخططات جاءت على النحو التالي:

- المخطط الثلاثي خلال الفترة 1967-1969 ؛
- المخطط الرباعي الأول خلال الفترة 1970-1973 ؛
- المخطط الرباعي الثاني خلال الفترة 1974- 1977
- المخطط الخماسي الأول خلال الفترة 1980-1984
- المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة 1985-1989. (قاسمي، محاجبية، 2020، ص365)

1.2 البرامج التنموية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2015.

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي على المدى القريب، تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات التوجه الكنزي، حيث تتبنى برامج لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكنزوية)، عن طريق الزيادة في الإنفاق الحكومي والاستهلاك والاستثمار.

تتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال والاستثمار في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة:

- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان، فيما يخص تنمية الموارد البشرية

2-1-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004 - 2001

Programme de soutien à la relance économique PSRE

هذا البرنامج الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار جزائري حوالي 7 ملايين دولار أمريكي ، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1,216 مليار دينار ما يعادل 15 مليار دولار ، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة مسبقا.

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اختتام العمليات والمشاريع التي هي في طور الانجاز ؛

-إعادة الاعتبار وصيانة البني التحتية

- تقييم مستوى نضج المشاريع

- توفير الوسائل وقدرات الانجاز ولاسيما الوطنية منها

- العمليات الجديدة المستجيبية لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

(قاسمي، محاجيبة، 2020، ص366)

2-1-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

Programme complémentaire de soutien à la croissance- PCSC

بالنسبة لهذا البرنامج الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ قدر ب 8.705 مليار دينار أي 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليار دينار (مختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش والبرامج التكميلية المحلي)، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009، فقد قدر ب 9.680 مليار دينار حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق الأهداف التالية:

-استكمال عصرية أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا؛

-تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين؛

-تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من

أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار وتسيير نشيط أكثر للأصول المالية؛

- التطوير المؤسسي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان الفروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق الاستثمار الأخرى؛
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي، سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، لاسيما من أجل التحكم في المهن الجديدة.

Programme de consolidation de la croissance économique - PCCE 2010-2014

3-1-2 برنامج توطيد النمو الاقتصادي - PCCE

قوامه المالي الإجمالي قدره 21.214 مليار دينار ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9.680 مليار دينار، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار أو 155 مليار دولار

2.2 مخطط دعم النمو الجديد 2015-2019 nouveau modele de croissance

أطلقت الجزائر سنة 2015 برنامج استثمار جديد يمتد على خمس سنوات بقيمة 21.000 مليار دج أي ما يعادل 5.262 مليار دولار، موجهة لتطوير اقتصاد تنافسي و متنوع، وأدرج هذا المخطط الجديد في إطار مواصلة برامج التنمية و الاستثمارات السابقة. (سنوسي، بودية ، 2014، ص 30)

ففي الشق المتعلق بالموازنة يبرز النموذج الجديد للنمو أهداف محددة إلى غاية سنة 2019، وتتمثل حسب الوثيقة فيما يلي:

- تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية، لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير

- تقليص محسوس لعجز الخزينة إلى غاية نهاية نفس الفترة

- تجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي

أما في الشق المتعلق بتنويع و تحويل الاقتصاد الوطني، فان النموذج يحدد أهدافا يتعين بلوغها في الفترة الممتدة ما بين 2020 و 2030، ويتعلق الأمر ب:

- منحى مدعم بوتيرة منتظمة لنمو الناتج المحلي الخام PIB خارج المحروقات بنسبة 5.5 % سنويا في الفترة المذكورة؛

الجدول رقم (08): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2018.

السنة	القيمة بمليون دولار أمريكي
2001	1.196
2002	1.065

- رفع محسوس لعائد الناتج المحلي الخام حسب الفرد الذي يتعين أن يتضاعف بـ 2,3 مرة؛

- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية كقيمة مضافة من 5.3 % في سنة 2015 إلى 10 %

من الناتج المحلي الخام في أفاق 2030.

- عصرنة القطاع الفلاحي مما يسمح ببلوغ هدف الأمن الغذائي و تحقيق هدف تنويع

الصادرات؛

-تنويع الاقتصاد للسماح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع. (قاسمي، محاجبية، 2020،

ص367)

المطلب الثاني: تحليل لواقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2019/2000)**1- تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر**

لقد ركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بشكل أساسي على قطاع المحروقات منذ الاستقلال، نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان، وباعتباره القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية، ولكن بفضل الأطر القانونية المتزامنة مع التغيرات الاقتصادية الوطنية، أصبح القطاعات الاقتصادية الأخرى نصيب من الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن توضيح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

0.634	2003
0.900	2004
1.081	2005
1.800	2006
1.700	2007
2.540	2008
2.746	2009
2.290	2010
2.571	2011
1,499.4	2012
1,692.9	2013
1,506.7	2014

2015	-587.3
2016	1.546
2017	1.200
2018	1.546

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، ص61)

-UNCTAD, world investment report 2016

-UNCTAD, world investment report 2004

يمكن تقسيم فترات تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر كما يلي:

تميزت الفترة 1967-1980 بتدفقات شبه ضعيفة نسبيا للاستثمار الأجنبي المباشر تركزت بشكل أساسي في قطاع المحروقات، باعتباره القطاع المفضل للاستثمار خاصة بعد قرار 1971، والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البترول الغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية، حيث بلغت التدفقات أعلى مستواه في الفترة 1974-1975 لتعاود الانخفاض بدءا من 1980 إلى نهاية العقد ، بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع مداخيل البلد، مما دفع بالحكومة إلى إصدار قانون لتحفيز الاستثمار 1993.

تتسم الفترة 1993-1995 بغياب تام للاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك للوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر وعلى الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات التسديد المتاحة، كما أجبرت الحكومة على إعادة جدولتها، إضافة إلى تدنى الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وارتفاع درجات المخاطرة كل هذا كان له التأثير السلبي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. (قاسمي، محاجبية، 2020، ص368)

أما الفترة 1996 - 2000 فعودت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (في ضوء غياب الإحصائيات الدقيقة لها)، والتي توجه أغلبها إلى قطاع المحروقات، وبقيت الجزائر غير جذابة للاستثمار في القطاعات الأخرى.

الفترة 2001 2004 فقد سجلت الاستثمارات سنة 2001 قيمة 1.196 مليار دولار، حيث شكلت الجزائر منذ منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما بعد الإصلاحات خاصة من الجانب التشريعي، من خلال إصدار قانون 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وإنشاء هيئات خاصة باستقبال وتوجيه المستثمرين أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI)، إلى جانب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات، الذي أهلها أن تحتل الجزائر المرتبة الرابعة إفريقيا. أما سنة 2002 فقد انخفضت الاستثمارات إلى قيمة 1.065 مليار دولار، و يستمر الانخفاض إلى قيمة 634 مليون دولار سنة 2003 م «ثم تنتعش الاستثمارات قليلا في سنة 2004 لتصل إلى 900 مليون دولار، وبذلك تكون الجزائر أول مستقطب في المغرب العربي»

والفترة 2005-2009: شهدت هذه المرحلة ارتفاع محسوس في قيمة الاستثمارات، حيث انتقلت من 1.081 مليار دولار سنة 2005 إلى 2.746 مليار دولار سنة 2009، كان أكبر استثمار في الطاقة والمناجم، حتى سنة 2008 الجزائر لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، هذه المؤشرات أهل الجزائر سنة 2009 أن تحتل المرتبة الخامسة على الصعيد الإفريقي بعد كل من أنغولا و نيجيريا و مصر و جنوب إفريقيا .

الفترة 2010-2014 شهدت تفاوت في تدفق الاستثمار خلال السنتين 2010 و 2011 بقيمة 2.290. وتراجعت قيمة الاستثمارات سنة 2014 لتصل 1.5 مليار دولار نتيجة عوامل كثيرة أهمها الوضع الأمني المتعلق الحادث الإرهابي بتيقنتورين الواقعة في المنطقة التي تبعد ب 30 كم غرب عين امناس في جنوب شرق الجزائر، حيث تم احتجاز من طرف تنظيم إرهابي أكثر من

650 شخصا من بينهم أكثر من 150 من الأجانب من جنسيات مختلفة، يعملون في حقول البترول.

أما سنة 2015 سجلت الجزائر حصيلة سالبة بقيمة 587 مليون دولار، و هو ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية، التي لا تزال معقدة وتطبعها بالبيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق، كما ساهم غياب الاستثمار في القطاع الطاقوي في تسجيل الجزائر مثل هذه الحصيلة أيضا. (قاسمي، محاجبية، 2020، ص369)

بالنسبة لسنة 2016 انتعاش من جديد للاستثمارات الأجنبية المباشر حيث بلغت 1.546 مليار دولار، ذلك راجع جزئيا لتحسن السياسات الاستثمارية و التحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي وسن قانونا جديدا حول الاستثمار، ووفرت التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية.

أما بالنسبة لمخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة التي تمثل مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها الجزائر منذ 16 سنة ، فقد بلغت 27.77 مليار دولار في نهاية 2016 مقابل 19.54 مليار دولار في نهاية 2010 و 3.37 مليار دولار في نهاية 2000.

2- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2011-2016.

أما بالنسبة لأهم الشركات الناشطة في الجزائر خلال الفترة الأخيرة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): أهم الشركات المستثمرة في الجزائر للفترة ما بين جانفي 2013

وديسمبر 2017.

الشركة	البلد	التكلفة
China state construction engineering corpeoation	الصين	3.300
Lndorama	سنغافورة	3.151
Grupo ortiz construccion	إسبانيا	2.209
Tosyali holding	تركيا	1.397
Taypa tekstil	تركيا	900

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

2018، ص60)

خلال الفترة ما بين 2003 و 2016 بلغ عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتواجدة في الجزائر 381 مشروعا، يتم تنفيذه من قبل 315 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى التكلفة الإجمالية لتلك المشروعات حوالي 60 مليون دولار وتوظف 92 ألف عامل:

أما خلال الفترة ما بين 2011 و 2016 حلت الصين و سنغافورة و اسبانيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر، حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت % 70 من الإجمالي.

منذ 2011 تصدرت مجموعة اورتز الاسبانية للإنشاءات قائمة أهم 10 مؤسسات مستثمرة في الجزائر، حيث تنفذ 5 مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 9.4 مليارات دولار. 1 قطاعات من 2012 إلى 2016 (قاسيمي، محاجبية، 2020، ص370)

الجدول رقم (11): تطور المشاريع الاستثمارية، حسب أهم 10 قطاعات من 2012 إلى

2016.

القطاع	القيمة مليون دولار أمريكي
العقارات	1.730
بناء ومواد البناء	1.467
المنسوجات	924
مكونات السيارات	630
المنتجات الصيدلانية	313
الطاقات المتجددة	232
الاتصالات	178
مركبات أخرى غير السيارات	121
الغذاء والتبغ	92
وسائل النقل	77

المصدر: (مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

وإتقان الصادرات، 2017، ص 61).

في الفترة الأخيرة تم التوجه نحو المشاريع المنتجة التي تخلق الثروة ومناصب عمل، حيث تم تحديد 13 فرعا اقتصاديا، منها صناعة الحديد والتعدين واللدائن الهيدروليكية والكهرباء والكهرومنزلية والكيمياء الصناعية والميكانيك وقطاع السيارات والصيدلة وصناعة الطائرات، وبناء

السفن وإصلاحها والتكنولوجيا المتقدمة في صناعة الأغذية والنسيج والألبسة والجلود والخشب وصناعة أخرى ثانوية . (قاسمي، محاجيبة، 2020، ص371)

3. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، والجدول الموالي يوضح أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2008:2011

الجدول رقم (12): يوضح أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2008-2011) الوحدة ألف دولار.

السنة / البلد	1998	1999	2000	2001	المجموع
الولايات المتحدة الأمريكية	256891	89882	205664	906806	906806
مصر	51	03	100	362992	363146
فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
ايطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
هولندا	2812	623	1308	71944	76687
انجلترا	36015	2001	14206	23254	75476

اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
بلجيكا	14648	571	4484	12384	32041

Source : (CNUCED, 2004, p12)

استنادا إلى بيانات الجدول رقم (13) يتضح ما يلي:

" تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في الجزائر، وذلك بأزيد من 906 مليون دولار خلال الفترة 2008 2011 وتتركز أهم الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات مثل شركة petroFac Resource International Inc إضافة إلى قطاعات أخرى مثل استثمارات " Pfizer الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة". (قويدري، 2006، ص289).

" في إطار علاقات مع الاتحاد الأوربي أمضت الجزائر مجموعة من اتفاقات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الاتحاد الأوربي وهي فرنسا، اسبانيا، ايطاليا وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي "Repsol" و "Cepsa" الاسبانييتين و "Agip" و Enive الايطاليتين وشركة

ELF / TotalFima الفرنسية، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية مثل شركة "Danone" إلى جانب استثمارات أخرى في صناعة الحرف، الكيمياء، الصيدلة، التعدين. وقد تركزت الاستثمارات الألمانية في عدد من المشروعات كان أهمها مشروعين هما: دخول شركة " Henkel " الألمانية كأكبر مساهم مع الشركة الوطنية للمنطقات " ENAD " بالإضافة إلى مجموعة " Messer " الألمانية المختصة في الغازات الصناعية. (قويدري، 2006، ص289).

" أما بالنسبة للاستثمارات العربية في الجزائر فتعد كل من مصر، البحرين، الكويت، الأردن أهم الدول المستمرة في الجزائر خاصة في قطاع الاتصالات من خلال شركة أوراسكوم للهاتف الخليوي، وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات هذا وقد مثلت الاستثمارات المصرية خلال عام

2015 ما قيمته 603 مليون أورو، كما قدرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من المملكة العربية السعودية عام 2015 قيمته 247 مليون أورو، وبالتالي فإن هذه الأرقام تشير إلى تحسن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة" (نزاري، 2009/2008م، ص129)، والجدول الموالي يوضح حجم الاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة 2005: 2015

الجدول رقم (13) : يوضح الاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة 2005/ 2015.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الاستثمار	3.5	-	-	122	85.5	347.5	350	54.6	80.4	263.3	260.6

المصدر: (نزاري، 2009/2008م، ص129)

"يتضح من الجدول أعلاه ن مجموع المبلغ خلال الفترة 2005-2015 بلغ 1567.6 مليون دولار يعتبر عامي 2000 و 2001 الأحسن".

المبحث الثاني: طبيعة الاقتصاد الإماراتي

يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي يقوم عليها الاقتصاد الإماراتي مؤخر ولذلك لرغبة الدولة في تنويع مداخلها الاقتصادية بعيد عن المحروقات وتطوير اقتصادها والرفع من جودته وقمنا بتقسيم هذا المبحث لمطلبين حيث نتطرق في المطلب الأول إلى لمحة وطبيعة الاقتصاد الإماراتي فيما قمنا في المطلب الثاني بتسليط الضوء على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الإماراتي.

المطلب الأول : لمحة عن الاقتصاد الإماراتي

- الإمارات العربية المتحدة الإمارات العربية المتحدة هي دولة من الدول العربية أعلن عن تأسيسها في عام 1971 م؛ وظهرت نتيجة لاتحاد سبع إمارات هي: دبي، وعجمان، ورأس الخيمة، وأبو ظبي، والشارقة، وأم القيوين، والفجيرة، وتعتبر إمارة أبو ظبي العاصمة الرسمية لدولة الإمارات، ويعد الدرهم الإماراتي هو العملة الرسمية للدولة.

تقع الإمارات في القسم الجنوبي الشرقي التابع لشبه الجزيرة العربية ، وتساهم شواطئها البحرية بتشكيل الجهة الجنوبية من الخليج العربي، أما شواطئها في الجهة الغربية فهي جزء من خليج عمان؛ لذلك تمتلك دولة الإمارات موقعاً استراتيجياً؛ حيث لها حدود برية مشتركة مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، كما تطل على مضيق هرمز.

اعتمد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة على الصيد والزراعة، وتجارة التمور واللؤلؤ في الماضي، ولكن منذ خمسينات القرن العشرين للميلاد بعد اكتشاف النفط في الإمارات؛ ظهرت تطورات جذرية في اقتصادها وانعكست على الحياة الاجتماعية فيها فازدهرت العديد من المجالات الاقتصادية في الدولة، مثل: الاعتماد على استخراج الغاز الطبيعي والنفط، وتطور بناء العقارات والشركات، ونمو الصناعات المتنوعة ، وغيرها من المجالات الأخرى، تتميز الإمارات بشكل عام واقتصادها بشكل خاص بعدة مميزات تساهم في استمرار نموها الاقتصادي، ومن أهم هذه المميزات: (دقيش، بوردرودة، 2020/2019، ص ص69-71)

- الموقع الاستراتيجي: وهو تميز الإمارات بموقعها المهم الذي ساهم في جعلها مركزا للأعمال، فتمتلك شبكة من المواصلات الجوية والبرية المتميزة التي تربطها مع كافة دول العالم

- امتلاك احتياطات مالية: وهي اعتماد الإمارات على مخزون مالي قوي ساعدها على بناء بيئة استثمارية متطورة؛ مما ساهم في استمرار الحكومة الإماراتية بتوفير التمويل المناسب لمشروعاتها، وتسديد الالتزامات المالية المترتبة عليها.

- الاعتماد على التنوع الاقتصادي: وهو اهتمام الإمارات بتطبيق استراتيجيات تساعد على تحفيز التنوع في الاقتصاد؛ مما ساهم في تشجيع القطاعات غير النفطية لتعزيز مشاركتها الاقتصادية، ومن الأمثلة على هذه القطاعات الطيران، والصناعات التحويلية، والمصارف، والسياحة، والخدمات، وغيرها .

- تعزيز وجود الاستثمار الأجنبي : وهو حرص دولة الإمارات على جذب الاستثمارات الأجنبية لقطاعها الاقتصادي، حيث حصلت دولة الإمارات على المرتبة الأولى في عام 2014 بين دول الشرق الأوسط التي تمكنت من جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل مباشر.

يحتوي الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة على مجموعة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

ومن أهمها: (دقيش، بوردرودة، 2020/2019، ص ص 69-71)

- قطاع النفط اكتشف النفط في الإمارات في عام 1958 م بعد أن احتاج لمدة ثلاثين عاماً من البحث حقل يطلق عليه اسم باب، وبعد الانتهاء من تطوير هذا الحقل في عام 1960م أصبح اسمه مريان 3، وصار ينتج ما يقارب 3674 برميل نقط بشكل يومي، وصدرت أول شحنة من النفط الإماراتي في عام 1963، ومن ثم اكتشفت العديد من الحقول النفطية الأخرى، ومنها حقل بوحصاء وحقل عصب، وحال الساحل.

- قطاع الزراعة بعد تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة أعلنت الحكومة في أبو ظبي بعام 1977 عن خطتها التنموية الثلاثية، وكان من محاور تركيزها الاهتمام بقطاع الزراعة، والحرص على تعزيز تطوره بشكل دائم؛ عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية، والتي كانت قبل عام 1977

تشكل 1% من إجمالي أراضي الإمارات، ولكن مع التطورات التي شهدتها الزراعة صارت تشكل نسبة 5% من مساحة الدولة، وفي عام 2011 تمكنت الإمارات من تحقيق اكتفاء ذاتي

لمواطنيها بنسبة 50 % من الإنتاج الزراعي، وشملت المنتجات الزراعية في الإمارات العديد من محاصيل الفواكه والخضراوات، مثل: الباذنجان، والبندورة (الطماطم)، وغيرها من النباتات والأشجار المثمرة.

- قطاع الصناعة اهتمت الإمارات العربية المتحدة بقطاع الصناعة؛ لأنه يعد أساس الجهاز الإنتاجي فيها، ويشكل جزءاً مهماً من اقتصادها، ووسيلة من وسائل التنمية، ويتميز قطاع الصناعة بتنوع المشروعات المطبقة فيه سواء أكانت صغيرة أو متوسطة أو معتمدة على مشاركة الاستثمار الأجنبي؛ حيث شهدت الصناعة التحويلية في الإمارات بالفترة بين سنوات 2001 - 2015 نمواً وصل إلى % 7.2، وظهرت في السوق المحلي الإماراتي العديد من الصناعات ذات الجودة العالية مثل: صناعة الألمنيوم، والصناعات الكيماوية، وصناعة الحديد، وساهم هذا التطور الصناعي في تحسين الاستثمارات الضخمة، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، وتعزيز الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة. (دقيش، بوردرودة، 2020/2019، ص 72)

- قطاع السياحة شهدت الإمارات العربية المتحدة تطوراً كبيراً في قطاع السياحة، فأصبح من أهم موارد الدخل الوطني، وحصلت إمارة دبي على المرتبة الرابعة في مجال السياحة على مستوى العالم، كما صنفت دولة الإمارات بين أكثر الدول استثمارة في السياحة؛ حيث تمكنت استثماراتها السياحية من بناء العديد من الفنادق، ومراكز التسوق، والمنتجعات السياحية؛ مما ساهم في استقطاب رؤوس الأموال الخارجية، ومن أهم المواقع السياحية المشهورة في الإمارات قرية التراث، وبرج العرب، وبرج خليفة، ومتحف عجمان، وغيرها الكثير من المواقع الأخرى.

- قطاع المال اعتمد تطور قطاع المال في الإمارات العربية المتحدة على الأسواق المالية والجهاز المصرفي القوي؛ مما ساهم في تقديم الدعم للعديد من مجالات قطاع المال، مثل المنتجات المتعددة، والذهب، والأوراق المالية، وغيرها من المجالات المالية الأخرى، وساعد ذلك على استقطاب الكثير من الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ حيث وصل معدل نمو قطاع المال في الفترة الزمنية بين سنوات 2001 - 2015 إلى ما يقارب 14.5 %، كما توجد العديد من العوامل

التي ساهمت في تعزيز نمو قطاع المال، ومنها: نظرة المستثمرين إلى الإمارات بصفتها من المناطق التي توفر الأمن لرؤوس الأموال والاستثمارات المتنوعة؛ نتيجة للاستقرار السياسي الخاص بها، زيادة الحاجات الاقتصادية في المجتمع الإماراتي، مما ساهم في دعم الطلب الاقتصادي، وشكل ذلك عاملاً مهماً في استقطاب رؤوس الأموال. (فيضي//mawdoo3.com)

المطلب الثاني: تحليل لواقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الإماراتي (2019/2000)

1- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الإمارات

عرفت الإمارات العربية تذبذباً واضحاً في حجم التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي سنوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الإمارات (2016/2001)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التدفقات	1184	95	4256	10004	10900	12806	14187	13724
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التدفقات	4003	5500	9602	8828.4	9491.0	10823.4	10975.8	-

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

(دقيش، بوردرودة، 2020/2019، ص 58)

نلاحظ من خلال الجدول أن تدفقات الاستثمارات الواردة إلى دولة الإمارات شهدت خلال بداية الألفية انخفاض كبير لتبلغ سنة 2002 95 مليون دولار مقارنة بسنة 2001 والتي بلغت

فيها الاستثمارات الأجنبية ما قيمته 1184 مليون دولار، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا حيث ارتفعت سنة 2003 لتبلغ قيمة 4256 مليون دولار، وقد توصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات بزيادة لتبلغ سنة 2007 قيمة 14187 مليون دولار والتي تعتبر أعلى قيمة وصلت إليه الإمارات تركز معظم هذه التدفقات الاستثمارية للبلاد في قطاعات النفط والغاز الطبيعي وقيمتها 9 ملايين دولار متبوع بقطاع العقارات بمقداره (7 ملايين) دولار والمواد الكيماوية بمقدار 4.6 مليار دولار.

جدول رقم (15): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الداخلة

الى دولة الامارات خلال الفترة 2010-2019م. ص 108 نأخذ من 2015

الوحدة: المليون دولار

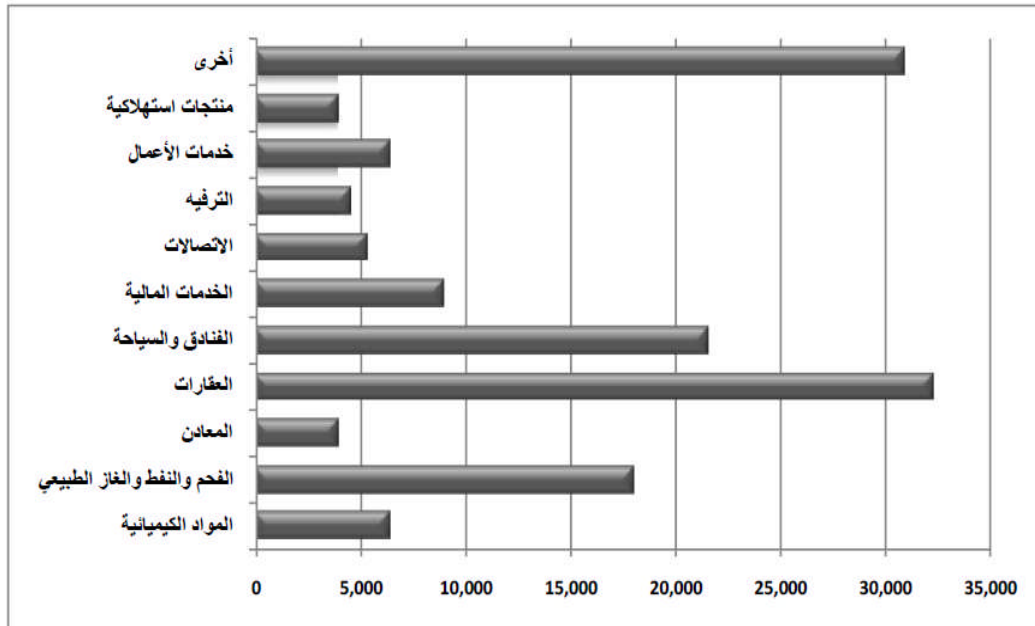
السنة	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتراكمية الواردة
2015	8,550.9	109.974.9
2016	9,604.8	119.579.6
2017	10,354.2	129.933.9
2018	10385.3	140319.2
2019	13787.5	154106.6

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة الإمارات في الفترة من 2015 إلى غاية 2019 شهدت زيادة تصاعدية أي زيادة مستمرة بلغت عام 2019 ما مقداره 154106.6 مليون دولار بزيادة قدرها 137.874 دولار وهو ما يمثل قفزة كبيرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وهذه راجع إلى عدة عوامل كالاستقرار السياسي والأمن والسياسة الاقتصادية والمالية الفعالة. (تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مرحلة ما بعد البترول - مقارنة الجزائر والإمارات، دت)

2- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

يأتي قطاع العقارات في مقدمة القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وحصد ما نسبته حوالي 22.7% من إجمالي التدفقات، حيث بلغت حجم الاستثمارات فيه حوالي 32 مليار دولار. حيث سجلت عدد المشروعات فيه 150 مشروعاً من خلال 120 شركة، وهذا نتيجة النمو الكبير الذي عرفه خاصة في السنوات الأخيرة، حيث حصد في سنة 2009 ما نسبته 60.9% من إجمالي الاستثمارات. (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2014، ص 22) ويأتي في المركز الثاني قطاع الفنادق والسياحة باستثمارات بلغت حوالي 21.5 مليار دولار، وبنسبة قدرت بحوالي 15%، وبلغت عدد المشروعات فيه 176 مشروعاً من خلال 114 شركة، بعده يأتي قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي في المركز الثالث بحجم تدفق بلغ حوالي 18 مليار دولار، أي بما نسبته حوالي 12.7%، يليه قطاع الخدمات المالية بنسبة حوالي 6.3% من إجمالي الاستثمارات المستقطبة خلال الفترة. (خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الخليج العربي: الحدود الجغرافية والقطاعية دراسة تحليلية- الإمارات (1995-2020) قطر- السعودية))

الشكل رقم (06): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات (2003-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: بيانات المؤسسة العربية لاعتماد الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمارات لسنة

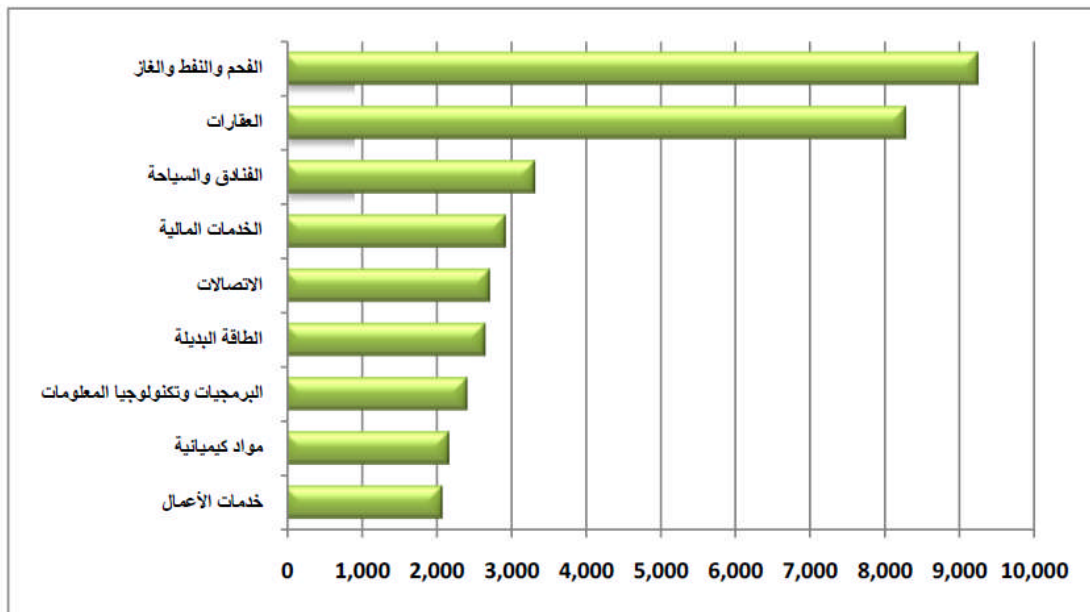
2018.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص 107 وخلال الفترة 2013-2017 فإن قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي احتل صدارة القطاعات الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات واستقطب إستثمارات بلغت حوالي 9.2 مليار دولار، وفي المركز الثاني جاء قطاع العقارات باستثمارات بلغت حوالي 2.8 مليار دولار، ثم في المركز الثالث جاء قطاع الفنادق والسياحة باستثمارات بلغت حوالي 3.3 مليار دولار، وفي المراكز الثلاثة الثانية فقد جاءت الخدمات المالية بإستثمارات بلغت حوالي 2.9 مليار دولار، الاتصالات بـ 2.7 مليار دولار ثم الطاقة البديلة باستثمارات قيمتها 2.6 مليار دولار، والشكل الموالي يوضح أهم القطاعات الجاذبة في الإمارات خلال هذه الفترة. (طير، 2021، ص)

الشكل رقم (07): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات (2013-2017)

والقطاعية

الشكل رقم (08): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات (2013-2017)

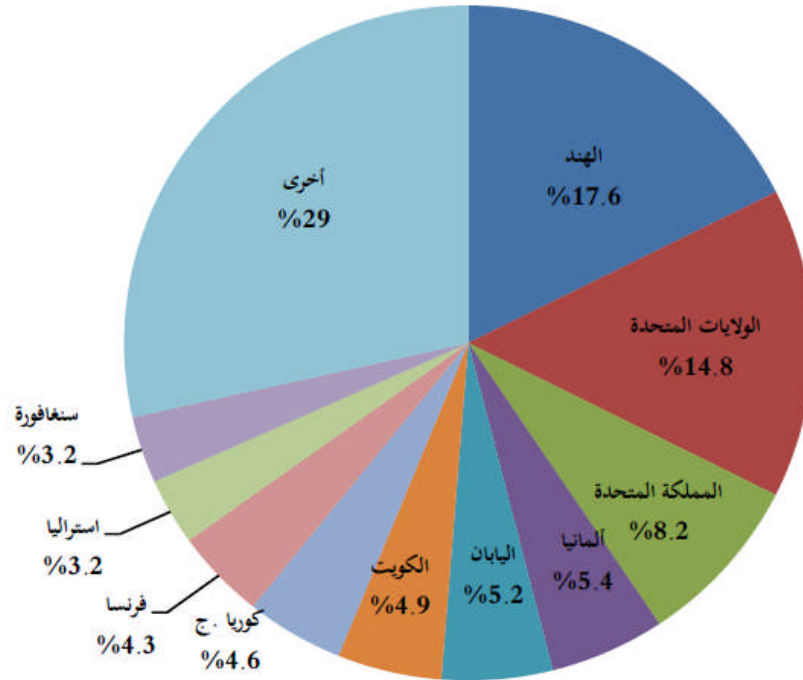


المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: بيانات المؤسسة العربية لاعتماد الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة

3-التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

نجد الهند من أبرز الدول المصدرة في الإمارات، حيث بلغت استثماراتها حوالي 25 مليار دولار، أي بنسبة حوالي 17.6 % من إجمالي حجم الاستثمارات، موزعة على 339 مشروعا و 273 شركة، منها شركة (Sobha Developers) Sobha وشركة Apar Industries ، ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 14.8 %، وباستثمارات بلغت 21.1 مليار دولار، وذلك من خلال 724 شركة، منها شركة Marriott International ، تليها المملكة المتحدة ثالثا بنسبة 8.2 % وباستثمارات بلغت 11.7 مليار دولار، وهذا بفضل تصدرها في آخر السنوات، حيث حققت نسبة 13 % في سنتي 2013 و 2014، (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2016، ص 32) وفي المركز الرابع جاءت ألمانيا بنسبة 5.4 %، تليها خامسا اليابان بنسبة 5.2 %. أما عربيا فقد جاءت في الصدارة الكويت والتي احتلت المركز السادس عالميا، باستثمارات بلغت حوالي 7 مليار دولار، وبنسبة 4.9 %، بعدها السعودية باستثمارات بلغت 4.2 مليار دولار، وحققت الصدارة عربيا والمركز الخامس عالميا في سنتي 2012 و 2013، ثم جاءت البحرين ولبنان باستثمارات بلغت حوالي 1.1 مليار دولار لكل منهما، وأخيرا قطر ، الأردن ومصر على الترتيب.

الشكل رقم(08): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة (2015-2003)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (17)

وخلال الفترة 2013-2017 جاءت الهند في صدارة الدول المستثمرة في الإمارات بإستثمارات بلغت حوالي 9.8 مليار دولار، وذلك من خلال 130 مشروع و 117 شركة، من أبرزها شركة Sobha Developers والتي استثمرت ما قيمته حوالي 4 مليار دولار، وكذلك شركة Apar Industries ساهمت بإستثمارات بلغت حوالي 2.6 مليار دولار، وتأتي في المركز الثاني الولايات المتحدة الأمريكية بإستثمارات بلغت حوالي 6.2 مليار دولار من خلال 362 مشروعاً عبر 333 شركة، وفي المركز الثالث جاءت المملكة المتحدة بإستثمارات بلغت حوالي 3.8 مليار دولار، من خلال 288 مشروعاً و 268 شركة، ثم تأتي كل من اليابان بإستثمارات بلغت حوالي 3.6 مليار دولار، ثم الصين والسعودية بإستثمارات بلغت حوالي 2.8 مليار دولار لكل منهما. (طير، 2021، دص)

الجدول رقم (16): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة: مليون دولار

الترتيب	الدولة	التكلفة	الترتيب	الدولة	التكلفة
1	الهند	9893	7	ألمانيا	2037
2	الملايات المتحدة	6277	8	الكويت	1975
3	المملكة المتحدة	3840	9	فرنسا	1740
4	اليابان	3680	10	هولندا	1670
5	الصين	2889	11	أخرى	12040
6	السعودية	2864	الإجمالي		48905

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار،

2018، ص52)

خلاصة الفصل :

على ضوء ما تم التطرق إليه في هذا الفصل توصلنا إلى أنه ورغم الاصطلاحات والقوانين التي شهدتها الاقتصاد الجزائري والتي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل الرفع من كفاءة اقتصادها خاصة تلك المتعلقة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية والتعديلات الجذرية على المصالح المكلفة بإدارة الاستثمار الأجنبي إلا أنه يبقى بعيد عن الأهداف والامكانيات التي سخرت من أجله رغم التطور الملحوظ في بداية الألفية من حيث التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية والمشاريع الاستثمارية على عكس الإمارات التي شهدت تزايد في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدولة والتي حققت قفزات هائلة وذلك لأنها مدركة وبشكل كبير على مدى أهمية الاستثمار الأجنبي والذي يمكنها من خلاله من تعزيز اقتصادها وإلغاء الاعتماد الكلي في مداخلها على عائدات النفط والغاز وتنويع قاعدتها الإنتاجية ولذلك فإنه وبالمقارنة مع الجزائر نجد تفوق هائل للإمارات من حيث الاستثمارات الأجنبية الوافدة للبلادين.

الخاتمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية ظهرت في العديد من الدول وقد حظي باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين وتتنوع أشكاله وظهرت عدة مفاهيم له ويمثل ضرورة في جذب المستثمرين الأجانب من جهة وزيادة المداخل التي من الممكن تحقيقها من جهة أخرى، إن دور الاستثمار الأجنبي في الرفع من جودة اقتصاد الدولة أصبح من الأمور المسلم بها ووسيلة فعالة للنهوض باقتصاديتها وأهم مصادر التمويل الخارجي للبلدان والعربية منها.

وقد كانت دراستنا في شكل تحليل ومقارنة بين الجزائر والإمارات من حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة لكلا البلدين كذلك توزيع الاستثمارات الأجنبية على مختلف القطاعات الاقتصادية الخاصة بالبلادين إضافة إلى التوزيع الجغرافي لها مع التطرق إلى لمحة لكل من الاقتصاد الجزائري والإماراتي وتسلط الضوء على مختلف المراحل والإصلاحات التي مرا بها، وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الجزائر التي وضعت لترقية الاستثمارات الأجنبية إلا أنها وحسب تحليل لمختلف تدفقات الاستثمارات الأجنبية والمؤشرات الأخرى فإنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها على عكس الإمارات العربية التي أصبحت من أهم الوجهات الاستثمارية ليس عربيا فقط بل عالميا.

اختبار صحة الفرضيات: وللقيام بدراسة تم وضع أربع فرضيات كانت الإجابة عليها

كالتالي:

-الفرضية الأولى: وهذه الفرضية مؤكدة فالاستثمارات الأجنبية المباشرة هو حركة لرؤوس الأموال الأجنبية (حكومات أفراد، أو شركات) الواردة إلى الدولة المضيفة تكون ملكية المستثمر الأجنبي 10% على الأقل من أسهم المشروع عادة ما يكون هذه المشاريع الاستثمارية متوسطة إلى طويلة المدى.

-الفرضية الثانية: وهذه الفرضية كذلك مؤكدة فالاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من إنتاجيات الدول وتحسين الوضع الاقتصادي وزيادة رؤوس الأموال والسيولة المالية للبلدان فينعكس ذلك على تعزيز وتقوية اقتصادها والرفع من جودته.

-الفرضية الثالثة: الفرضية الثالثة مؤكدة فعلى الرغم من التطور البطيء للاستثمار الأجنبي في الجزائر إلا أنه لا يمكننا تجاهل دور القوانين والسياسات المتأخذ للنهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الجزائري وذلك نفسه ينطبق على الاقتصاد الإماراتي حيث أن الاصطلاحات والقوانين التي اتبعتها دولة الإمارات ساهمت بشكل واضح في جعل الإمارات العربية الواجهة الأولى عالمياً للاستثمار.

-الفرضية الرابعة: هذه الفرضية صحيحة ويتجلى ذلك من خلال الاهتمام الكبير من طرف الدولتين في إقرار قوانين وأحكام جديدة منظمة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية في البلدين رغم التباين والفارق الواضح بين الدولتين في الاهتمام بجذب استثمارات جديدة في السنوات المقبلة

أهم النتائج:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من الأحيان عن واقع اقتصاد الدولة فهو يساهم بشكل واضح في تقوية الاقتصاد وتحسين التنمية وازدهار وتقديم البلدين.

-إن الجزائر ورغم الجهود المبذولة والاهتمام المتزايد مؤخر بالاستثمارات الأجنبية إلا أنها لم تصل إلى الأهداف والنتائج المتوقعة.

-إن إجمالي التدفقات الاستثمار الاجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة في تزايد مستمر.

-تستحوذ الإمارات على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها

مقارنة بالجزائر.



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	شكر و عرفان
	الإهداء
	ملخص
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ - د	المقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	
8	تمهيد الفصل
9	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
10	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر (تعريف- أهمية- أهداف عامة).
27	المطلب الثاني: معايير وضوابط عمل الاستثمار الأجنبي المباشر.
32	المطلب الثالث: آثار ومخاطر القيام الاستثمار الأجنبي المباشر.
42	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.
42	المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر.
46	المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر.
51	المبحث الثالث: المحددات الأساسية لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.
51	المطلب الأول: المحددات الخاصة بالمستثمر الأجنبي
52	المطلب الثاني: المحددات الخاصة بالدولة الأم.

54	المطلب الثالث: المحددات الخاصة بالدولة المضيفة
57	المبحث الرابع: أساليب الاستثمار الأجنبي المباشر.
57	المطلب الأول: اقتناء شركة وإنشاء فرع جديد.
58	المطلب الثاني: الاندماج والتملك.
60	المطلب الثالث: تأسيس شركة ذات استثمارات مشتركة.
61	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الإماراتي 2019/2000.	
63	تمهيد الفصل
64	المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري
64	المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري
76	المطلب الثاني: تحليل لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري 2019/2000م.
84	المبحث الثاني: طبيعة الاقتصاد الإماراتي
85	المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الإماراتي
88	المطلب الثاني: تحليل لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الإماراتي 2019/2000م.
95	خلاصة الفصل
97	الخاتمة
100	الفهرس
103	قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع والمصادر:

1. صيام، أحمد زكريا .(1997). **مبادئ الاستثمار**، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع.
2. قاسيمي، آسيا. (2020). **نصيرة محاسبية**، تطور سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 12، العدد 04.
3. اوسرير، منور. (2007). **الشركات متعددة الجنسيات و دورها في الاقتصاد الدولي**، مجلة الاقتصاد المعاصر، خميس مليانة، الجزائر، العدد 01.
4. عطية، إيمان ناصف. (2008). **مبادئ الاقتصاد الدولي**، بدون رقم طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
5. بسام، الحجار. (2003). **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
6. البنك الدولي. (1999 / 2000)، **تقرير عن التنمية في العالم**.
7. سلمان، حسين. (2004)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
8. أبو حيش، بهاء. (2008) ، **تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة تكريت المعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 11، جامعة تكريت، العراق.
9. بوزيدي، عبد المجيد. (1999)، **تسعينيّات الاقتصاد في الجزائر**، حدود السياسية الظرفية، الجزائر، موفم للنشر، الجزائر.
10. **تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مرحلة ما بعد البترول -مقارنة الجزائر والإمارات**.
11. **تقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية**. (2018)، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

12. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، الأمر رقم 01-03 من القانون 01-10.
13. السيسي، حسن صلاح الدين. (2000)، قضايا اقتصادية معاصرة، عالم الكتب، 2003.
14. حسين، عمر (2004)، الاستثمار والعولمة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
15. خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الخليج العربي: الحدود الجغرافية والقطاعية دراسة تحليلية- الإمارات (1995-2020) قطر- السعودية
16. آل شبيب، دريد كامل. (2009)، الاستثمار و التحليل الاستثماري، الطبعة العربية، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
17. عبد السلام، رضا. (2003)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام.
18. عبد السلام، رضا. (2007)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر.
19. نزاري، رفيق. (2009/2008م) ، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجائر، المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
20. حسن عوف الله، زينب. (1998) ، اقتصاد دولي على بعض القضايا، الاسكندرية، الدار الجامعية.
21. عفيفي، سامي حاتم. (1993)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
22. الكواز، سعد محمود. (2005) ، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، الملتقى العلمي الدولي الثاني " إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، فندق الأوراسي، 14-15 نوفمبر.

23. سنوسي، بن عومر. بودية، مراد محمد جميل. (2014)، واقع الاستثمار الأجنبي في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، العدد 5.
24. صائب، حسين مهدي. (2009)، الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 11، العدد 3.
25. طير، عبد الحق. (2021)، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية المجلد 14/ العدد 1 .
26. أبو قحف، عبد السلام. (2001)، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، بدون رقم طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
27. عبد السلام، رضا. 2007. ()، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوربا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة.
28. عبد الله، عبد الكريم. (2008)، ضمانات الاستثمار في الدول العربية: دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
29. قدي، عبد المجيد. (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
30. قدي، عبد المجيد. (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
31. دقيش. عصام ، بوردرودة. محمد. (2020/2019)، تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مرحلة ما بعد البترول دراسة مقارنة الجزائر - والإمارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية -تخصص اقتصاد دولي- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية- جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.

32. عباس. علي. (2009)، إدارة الأعمال الدولية: المدخل العام، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
33. لطفي، علي. (2009)، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، بدون رقم طبعة، منشورات المنظمة العربية، للتنمية الإدارية، القاهرة.
34. فيرمان، غاي. (1992)، تسيير الاستثمار الأجنبي المباشر، توصيات وتحذيرات، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 1، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية.
35. فضيل، فارس. (2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
36. فوضيل، فارس. (1998)، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
37. قبلان، فريد أحمد. (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات " دراسة مقارنة: كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.
38. النجار، فريد. (2000)، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، بدون رقم طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
39. الحسيني، فلاح حسن. (2006)، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، بدون رقم طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
40. قويدري، محمد. (2005)، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الثاني " إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، فندق الأوراسي، 14 و 15 نوفمبر.
41. لزرق، شرف الدين. رشدي، نصري. (20019/0020م)، دور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات الصناعية في الجزائر خلال فترة ، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية ، برج بوعرييج
42. دويدار، محمد. (1999)، اقتصاد دولي، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.

43. صفوت، قابل محمد. (2004/2003)، الدول النامية والعلومة، الدار الجامعية، مصر.
44. عبد الله، محمد عبد العزيز. (2005) ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
45. عفر، محمد عبد المنعم. (1999) ، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
46. فيضي، محمد. (2017)، السيد دولة الإمارات العربية المتحدة.
47. قويدري، محمد. (2006) ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر.
48. كامل. مصطفى، حامد. عبد الغني. (2006)، إدارة الأعمال الدولية، بدون رقم طبعة، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين.
49. مفتاح، صالح، بن سمية، دلال. (2008)، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر) ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، صيف- خريف.
50. هنيدي، منير إبراهيم. (2002)، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، بدون رقم طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية.
51. ميثم، عجام. (2008)، التمويل الدولي، بدون رقم طبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
52. عثمان، ناصر عثمان محمد. (2009)، ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الطبعة 01 ، دار النهضة العربية .
53. النجار، فريد. (2000)، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسات الشباب الجامعة ، مصر.
54. مبروك، نزيه عبد المقصود. (2007)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

55. نصر الدين حسين، نسرين. (2007/2006)، **نظرة عالمية على الاستثمار الأجنبي مع التطبيق على مصر**، بدون رقم طبعة، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية.
56. تجاني، وافية. (2021م) ، **واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، بجامعة باتنة 1، الجزائر.
57. يحيوي، سمير. (2015/2014)، **رسالة لنيل الماجستير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر**.
58. Ashfaq. AHMED,(1996), Somerswar RAO, Colleen BARNES, **L'investissement étranger direct et l'intégration économique de la zone APEC : Analyse des investissements stratégiques & analyse de la politique micro-économique, Document de travail n° :8, Février.**
59. Benissad,H.(1999), **L'ajustement structurel l'expérience du Maghreb**, Alger, OPU.
60. Bernard, hugonnier.(1984), **investissement directs coopération internationales et firmes multinationales**, sans édition, economica, France.
61. Brahim, MANSOURI.(2009), **Effets dan IDE et de L'ouverture commerciale sur la croissance économique au maroc**, conférence économique africane, promouvoir le développement dans une ére de crises financière et économique, Centre de conférences des Nations Unies, Addis-Abeba , éthiopie, 11/13 November.
62. Broquet, COBBAUT.(2004), Gillet VAN DEN BERG, **Gestion de portefeuille**, 4 édition, edition de boeck université, bruxelles.
63. Céline VACCHIANI- MARCUZZO. (2003), **Mondialisation, investissements étrangers et évolution du système des villes sud-Africaines**, revue **Géographie et cultures, France**, n° :48, Hiver.
64. Christina. Abubin, Lucian .briciu , (2007), Camelia Romocea-turcu, **L'impact des investissements directs étrangers sur les Structures productives des pays D'Europe centrale et orientale**,la Conférence international The impact of FDI on Growth and

- Employment in the New Member States Cluj-Napoca Roumanie, 5-6 octobre.
65. Claude. Pottier. (s.d), **Les multinationales et mise en concurrence des salaries** . France.
66. **CNUCED, (2009). Rapport sur investissement dans le monde 2009, Sociétés Transnationales, production agricole et Développement, Genève.**
67. Dhaoui, M.L & Abassi,B,(2003), Restructuration et mise à niveau d'entreprise– guide méthodologique, Ministère de l'industrie, Ed, Alger, L'imprimerie moderne des arts graphique.
68. Elena, ARNAL, (2008), **L'impact de l'investissement direct étranger sur les les salaires et les conditions de travail**, conférece OECD-OIT sur la responsabilité sociale des entreprises emploi et relation professionnelles : promouvoir un compotement responsable des entreprises dans une économie mondialisée, paris , 23-24 juin.
69. Esso, loesse Jacques, (2005), **investissements directsétrangers : Determinantset influence sur la croissance économique, revue politique Economique et developpement, n° : 117.**
70. Faouzi, BOUJEDRAK, (2007), **Modélé théorique de l'investissement direct étranger avec la prise en compte du risque pays, revue de laboratoire d' économie d'orléans, orléans, France.**
71. Frédéric, beauregard- tellier, (2004), **l'investissement direct étranger : tendances récentes division de l'économie**, rapport du parlement canadien, bibliothèque du parlement, canada, le 23 janvier.
72. Frédéric, BOCCARA, (2004), dominique NIVAT, **l'Attraction des inverstissemnets directs et des filiales étrangéres dans la globalisation, Bulletin de la banque de France, n° 123, France, Mars.**
73. <http://www.mof.gov.kw/coag-news-6-4.html>.
74. <https://mawdoo3.com> , consulté le: 12 /09/2020 à 14:00 GMT
75. Jean, MOSSAVOU, (2000), **L'impact des comportements organisationnels des sociétés de gestion de portefeuille sur la**

- performance des fonds gérés : les résultat d'une études causale**, communication aux journées internationales de l'association française de finance (AFFI), université de tours, France, 26 et 27 juin.
76. Jean-louis, mucchielli, (2005), **relations économiques internationales**, 4 édition, hachette supérieur, paris.
77. Karim, Khaddouj, (2008), **L'impact des investissements directs étrangers (IDE) sur la croissance de l'économie marocain**, viième journées internationales d'études jean monnet, faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, université mohammed v souissi, rabat, Mercredi 4 et jeudi 5 juin.
78. dar al-Manhal et- lubnani, (2006), liban.
79. Maroune, ALAYA, (2004), **Investissement direct étranger et croissance économique : les cas de la Tunisie**, Séminaire doctoral du GDRI EMMA, université de Nice Sofia Antipolis, France, 25 et 26 Mars.
80. Michael, p. Devereux, (2008), **imposition de l'investissement direct a' l'étranger : principes économiques et considérations relatives a'la politique de l'impôt** , Rapport de recherche préparé pour le Groupe consultatif sur le régime canadien de fiscalité internationale, Canada, juillet.
81. Michel, lelart, (2007) , **le système monétaire international**, Septième Edition, Edition la découverte, paris.
82. Njoum, nguenin MARTIAL, (2009), **L'Analyse des Déterminants de L'investissement direct Etranger au CAMEROUN**, mémoire de D.E.A Spécialité : Economie industrielle, Ecole doctoralé en sciences économiques unité de formation et de recherche : Economie et Applications, université de douala, Faculté des sciences économiques et de Gestion Appliquée.
83. Noomen, LAHIMER, (2009), **la contribution des investissements directs étrangers a'la réduction de la pauvreté en afrique subsaharienne**, thèse pour l'obtention du litre de docteur en sciences économiques, faculté des sciences économiques et de gestion, université tunis el manar, tunis.
84. OCDE,(1983), **Définitions de référence détailles des investissements internationaux**, paris .

85. Padma, Mallampally, Karl p. Sauvart, (1999), **L'investissement direct étranger dans les pays en développement, Revue finances & Développement**, Mars.
86. Peter, BKENEN,(2000), **the international Economy**, 4th Edition, cambridge university press, Cambridge.
87. Philippe. Faucher et Jorge. Niosi, (1985), **L'état et les firmes multinationales, Revue études internationales**, vol 16.
88. Thomas A. Zimmermann (2008), **les investissements directs : Evolution actuelle en théorie, pratique et politique, Revue de la politique Economique**, n° :7, université de Saint- Gall, Berne.
89. **UNCTAD**, (2009), **World investment reprt, transnational Corporation, Agrictural production and Development**, unted Nations, New York.
90. Véronique. FAVER, (1999), **BONTE NICOLETTI, investissements dans les pays étrangers et Stratégie de globalisation, Revue Région et développement**.